A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.12
20 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد سيتين (نائب الرئيس)	(تركيا)

- خطاب السيد أناتوليس غوربونوفس ، رئيس المجلس الاعلى لجمهورية لاتفيا
- خطاب السيد سيكستو دوران باين ، رئيس جمهورية اكوادور
- خطاب السيد ادوارد أ. شيفارنادزة ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية جورجيا
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد موراتشيك (تشيكوسلوفاكيا)

السيد موسى (مصر)

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . ويدبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61235 ٢١٤٩ض(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

خطاب السيد أناتوليي غوربونوفي ، رئيس المجلس الاعلى لجمهورية لاتفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب رئيس المجلس الاعلى لجمهورية لاتفيا .

اصطحب السيد أناتوليي غوربونوفي ، رئيس المجلس الاعلى لجمهورية لاتفيا ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس المجلس الاعلى لجمهورية لاتفيا ، فخامة السيد أناتوليي غوربونوفي ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس غوربونوفي (تكلم باللاتفية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : سيدي الرئيس ، أرجو أن تقبلوا تهاني لاتفيا على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . ويرجو لكم شعب لاتفيا النجاح في ولايتكم كقائد لهذه الجمعية العامة .

وتود لاتفيا أن تحيي الدول القومية التي قبلت مؤخرا في عضوية الامم المتحدة وهي تتطلع الى التعاون معها .

لقد انقضى ما يزيد عن عام منذ أن استعادت جمهورية لاتفيا استقلالها ، بدعم من النظم الديمقراطية في العالم . واتسم العام الماضي بتجديد مؤسساتنا الحكومية . إن استعادة الاستقلال عملية معقدة تعلمنا فيها من أخطائنا . وقد أسهمت تجربتنا وتجارب الدول الاخرى في جعل عملية الانتقال أكثر فعالية .

إن هدف لاتفيا المستقلة في أن تصبح دولة ديمقراطية تقوم على نظام السوق الحر لم يتغير . ولم يتغير أيضا سعي لاتفيا من أجل التوصل في الوقت نفسه الى حلول مثلى للمشاكل الحادة التي لا سبيل الى تجنبها : وأقصد تصحيح المظالم الناجمة عن الاحتلال غير المشروع وحماية حقوق كل مواطني لاتفيا .

إن غالبية الدول لم تعترف قط بضم لاتفيا . وهذا موقف كانت له أهمية حيوية لاستعادة استقلالنا . الآن فقط بدأنا في أن نفهم تماما مدى تعقد وضعنا . إن استقرار استقلالنا وتطويره يتوقفان الى حد كبير على مدى الموضوعية التي تُقيم بها عواقب السياسات الاستعمارية السابقة ، وعلى الطريقة التي تزال بها .

بل يمكنني أن أقول أن استعادة الاستقلال لدول البلطيق كان امرا له في الماضي القريب أهمية قصوى بالنسبة للأمن والاستقرار في أوروبا . واليوم فإن التقييم الدولي لعواقب الضم أمر له نفس القدر من الاهمية . فأي معالجة خاطئة لهذه المشكلة ، تؤدي الى إضفاء الشرعية على هذه العواقب يمكن أن تزعزع بشدة الوضع السياسي في لاتفيا .

إني الآن أدعو الممثلين الى إلقاء نظرة جوهرية غير متحيزة الى عواقب إدماج لاتفيا غير المشروع لمدة نصف قرن في الامبراطورية السوفياتية .

هناك قوات عسكرية أجنبية لا تزال مرابطة على إقليم لاتفيا . وعلاوة على ذلك فإن حكومة لاتفيا محرومة من حقها في رصد أحوال هذه القوات . إن عدم السيطرة على هذا الجيش ، وتسريحه الفوضوي أحيانا ، وامتزاجه العمدي المستتر بالمنشآت الاقتصادية والمؤسسات المدنية في لاتفيا ، كل ذلك يجلب معه خطر حدوث عمليات نقل للأسلحة لا إشراف عليها ، بل حتى نقلها الى الأسواق الدولية .

واليوم لا توجد أمة أخرى توجد بها مثل هذه النسبة العالية ، التي يمثلها هذا العدد الكبير الموجود في لاتفيا من الأشخاص العسكريين العاملين أو المتقاعدين ، بالقياس الى مجموع عدد المدنيين فيها . إن الضغط يمارس على أمتنا الصغيرة لكي توفر ضمانات اجتماعية ، بما في ذلك أماكن السكن للقوات العسكرية التابعة لدولة كبرى عند انسحابها من لاتفيا . وفي الوقت نفسه ما زال مواطنو لاتفيا الذين رُحلوا الى سيبريا على نطاق واسع في عامي ١٩٤١ و ١٩٤٩ غير قادرين على الحصول على مساكن في وطنهم . كما أن سكان لاتفيا الذين فروا الى الغرب نتيجة القهر على يد نظام الاحتلال السابق واصبحوا الآن راغبين في العودة الى مسقط رأسهم ليسوا قادرين بدورهم على الحصول على مساكن .

إن الدولة المجاورة القوية تحاول أيضا أن تقرر الاساس السياسي لدولتنا ، واقصد بذلك إنها تحاول أن تقرر من هم الذين يتالف منهم مجموع مواطنينا .

إننا نرحب بانضمام الاتحاد الروسي لوثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ الصادرة عن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ولا سيما الفقرة ١٥ التي التزمت فيها الدول المشتركة بإنهاء :

"مرابطة قوات مسلحة أجنبية في أقاليم دول البلطيق دون توفر الموافقة اللازمة على ذلك من تلك البلدان" . (A/47/361 ، المرفق ، الفقرة ١٥)

ومن جانبنا يوسعنا أن نؤكد مشيئة لاتفيا في أن ترى الوفاء بالالتزام المعرب عنه في هذه الفقرة في مفاوضاتنا مع الاتحاد الروسي . وللاسف إننا لم نلمس حتى الآن اهتماما مماثلا من جانب روسيا .

ومما يبعث على القلق الرأي المعرب عنه في برلمان الاتحاد الروسي من أنه ينبغي إلغاء الاتفاق المبرم بشأن انسحاب القوات من ليتوانيا . وفي المفاوضات مع لاتفيا ألفينا الوفد الروسي يغير موقفه باستمرار حتى بشأن المسائل المتفق عليها من قبل .

ولذلك طلبت لاتفيا ، مع استونيا وليتوانيا ، إدراج مسالة الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الاجنبية في جدول أعمال الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . وتدعو لاتفيا أيضا مجلس الامن الى إيفاد مراقبين الى المفاوضات مع الاتحاد الروسي ، وتتطلع الى موافقة الجانب الروسي على ذلك .

والى جانب القضية الخطيرة المتمثلة في وجود القوات العسكرية الاجنبية في لاتفيا تتمثل واحدة من أخطر عواقب ضم لاتفيا في التغيير الخطير في الحالة الديموغرافية نتيجة الهجرة القسرية وللسياسات الاستعمارية التي اتبعها الاتحاد السوفياتي .

في السنوات الخمسين الماضية لم تشهد دولة اخرى ما شهدته لاتفيا من تحويل مكانها الاصليين الى مركز أقرب الى مركز الاقلية نتيجة الهجرة وفقدان جزء كبير من

مكانها الاصليين أثناء احتلالها من جانب نظاميين اجراميين هما النظام الشيوعي والنظام النازي . والآن ينبغي أن تكرس لاتفيا جهودا كبيرة من أجل الحفاظ على لغتها القومية التي هي المكون الاساسي للثقافة اللاتفية والتراث اللاتفي .

وثمة حقيقة أخرى تزداد وضوحا . وهي أننا لا يصح أن نقتصر في حل مشاكلنا الداخلية على استعمال الخطط والنماذج القائمة . إن حالتنا الديموغرافية الفريدة تقتضي منا أن نحل مسألة المواطنة بالنسبة للمهاجرين - من ناحية إيجاد بيئة مأمونة للحفاظ على هويتنا الوطنية ، ومن ناحية أخرى إعطاء المهاجرين كل فرصة ممكنة للإندماج في مجتمع لاتفيا مع الحفاظ على لغاتهم وتقاليدهم الثقافية وتنميتها في الوقت ذاته .

إن دولة لاتفيا حريصة بطبيعة الحال على زيادة عدد مواطنيها ولكن ليس بضباط متقاعدين من الجيش السوفياتي لا يعترفون حتى الآن باستقلال لاتفيا . وهناك دول أخرى تنسحب منها القوات المسلحة التابعة للاتحاد السوفياتي السابق ، لكن إمكانية منح مواطنة هذه الدول للضباط السوفيات السابقين ليست موضع نظر .

إن المناقشات الداخلية الحالية تدعو الى قيام برلمان لاتفيا بسن تشريع للمواطنة تكون فيه المعايير الاساسية لمنح المواطنة هي الإقامة لمدة عشر سنوات والإلمام بلغة لاتفيا . وإذا قبل هذا المشروع في استفتاء للمواطنين ، اصبحت له قوة القانون . ويجري حاليا تسجيل جميع السكان المقيمين إقامة دائمة في لاتفيا ويمنحون الفرصة للإعلان بحرية عن نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في لاتفيا أو أن يظلوا مواطنين للدول التي ولدوا فيها . وعلاوة على ذلك ، تكفل قوانين لاتفيا ، وفقا للمعايير الدولية ، حقوق الانسان لكل فرد ، التي يجري في كثير من الاحيان ، عن عمد أو غير عمد ، الخلط بينها وبين حق المواطنة .

وتطالب بعض القوى السياسية في لاتفيا بتنفيذ سياسات تصفية الاستعمار . إن فكرة وجود بلد مستعمر في أوروبا القرن العشرين قد تبدو غريبة . ولكن دراسة الادلة المتوفرة بعد خمسين سنة من الضم تشير الى إمكان صحة هذه الفكرة .

وعندما نشير الى إنهاء الاستعمار فإننا لا نعني بأي حال من الاحوال أن على كل المهاجرين أن يرحلوا من لاتفيا أو أن ذلك سيحدث فعلا . بيد أن وضعنا الداخلي يقتضي الوضوح بشأن مسألة هامة للغاية هي مسألة تحديد من هم الذين ينبغي أن يغادروا لاتفيا أولا ، القوات العسكرية السوفياتية السابقة يجب أن تغادر . ثانيا ، كل المواطنين الاجانب الذين لا يقبلون باستقلال لاتفيا يجب أن يغادروا . ثالثا ، إن كل الذين يريدون العيش ضمن مجموعة عرقية واحدة ، سواء في روسيا أو غيرها ، سيغادرون من تلقاء ذاتهم . ومع ذلك فإن معظم المهاجرين الى لاتفيا سيظلون باقين في لاتفيا ، ورغبتنا هي أن يندمجوا في مجتمعنا .

وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في لاتفيا ، نود أن نقتفي آثار الأمثلة الموجودة في الدول الديمقراطية والمستقلة : أي ينبغي أن يكون للسكان الأصليين ، اللاتفيين ، نفس الحقوق التي لنظرائهم من المجموعات في الدول الأخرى ، بينما يكون لمجموعات الأقليات والمهاجرين استقلال ذاتي ثقافي ، بما في ذلك فرص استخدام لغتهم وتطويرها .

إننا نرفض الاتهامات التي وجهها هنا الاتحاد الروسي ، والقائلة بأنه يجري انتهاك حقوق الأقليات في لاتفيا . ونحن على استعداد لإجراء فحص لحالة حقوق الإنسان في بلادنا على يد خبراء لجنة حقوق الإنسان .

إننا نعلق آمالنا على تجارب الدول التي سارت على طريق تصفية الاستعمار ، ونتوقع من هذه الدول أن تقدم لنا الدعم والتفهّم . فالاصلاحات الاقتصادية التي أسفرت عن نتائج طيبة في العديد من هذه الدول ، تجتذب اهتمامنا كثيرا ويمكن لنا أن نفيد منها .

إن الحالة في العالم ، وخصوصا في أوروبا تتغير تغيّرا نوعيا . ففي الماضي كان النظام العالمي نظاما تمليه الدول الكبرى ، أو بتعبير أدق تمليه الكتل العسكرية ـ السياسية التي أنشأتها الدول الكبرى . وقد أدى هذا النظام ، بخيره أو شره ، دوره ولو كان ذلك من خلال الخوف المتبادل بدلا من الثقة المتبادلة .

والهدف المعلن للنظام العالمي القديم كان يتمثل في صيانة السلم والاستقرار العالميين . إن التصرفات المتناقضة أو المؤجلة ليست خير وسيلة لزيادة الاستقرار . فالاعتراف الدولي بسلوفينيا ، وكرواتيا ، والبوسنة والهرسك قد تأخر بسبب هذه الاعتبارات ذاتها ، والعواقب المأساوية لهذا التأخير لا تزال تلاحقنا حتى يومنا هذا .

وثمة مشاكل ذات طبيعة مختلفة توجد في العلاقات الدولية ، وهي مشاكل تتعلق بتوحيد الأمم فضلا عن تمثيل الأجزاء ذات السيادة من الدولة المقسمة . إن حكومة جمهورية الصين في تايوان قد قامت بفعل تقلبات التاريخ . وفي رأينا أن المجتمع الدولي لم يكن عادلا في تجاهله لهذه الحقيقة . ألا تشهد التجربة الدولية بأن

المشاركة في المجتمع الدولي من جانب قسمين ذوي سيادة من الأمة الواحدة يوفر فرصة لقيام حوار مثمر بين هذين القسمين ؟

ينبغي أن ينصرف اهتمام الأمم المتحدة إلى مشاكل الدول الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء . وفي رأينا ، أن أمن الدول الصغيرة ينبغي أن يكون شاغلا رئيسيا للمنظمة . لأنه لا يوجد الآن توازن في القوة ، أو اتفاق على الأهداف ، فيما بين الدول الصغيرة وجيرانها الأكبر .

وفي رأيي ، أن علينا أن نتذكر لدى مناقشة العلاقات بين الأمم ، أنه لا توجد أمم كبيرة أو صغيرة . فالأمة كبيرة فقط بإرادتها . والدول كبيرها وصغيرها يمكن أن تكون حرة بنفس الدرجة حتى ولو لم تتساوى في القوة .

إننا نعقد آمالا كبيرة على الأمم المتحدة .

إن لاتفيا تقدّر تقديرا عاليا الوثائق الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وخصوصا "جدول أعمال القرن ٢١" ولذلك فإننا نؤكد مجددا على مقترحنا ، الذي قُدّم أولا في ريو دي جانيرو ، والذي يدعو إلى عقد مؤتمر في لاتفيا لدراسة موضوع "نزع السلاح من أجل البيئة" . ونحن نطلب التأييد من الأمم المتحدة ومن جميع الدول .

وتعرب لاتفيا عن امتنانها للدعم الذي تلقته من برنامج الأمم المتحدة الانمائي . فالآن يوجد ممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في ريغا يساعد حكومة لاتفيا في إعداد المشروعات الخاصة بالمساعدة التقنية .

وثمة مسألة لها أهمية بالغة للاتفيا ، من منظور احترام سيادتنا وقدرتنا على الدفع ، وهي تحديد النسبة التي تبنى عليها الحصة المقررة لمساهمة لاتفيا في الميزانية العادية وهي نسبة ستحدد بدورها مساهمتنا الاجمالية في منظومة الأمم المتحدة . إن احترام سيادتنا يتطلب تحديد النسبة على أساس البيانات التي تقبلها لاتفيا نفسها ، لا البيانات التي قدمتها لجنة الاحصاء الحكومية التابعة للاتحاد السوفياتي السابق - خصوصا وأن موقف لاتفيا ليس ، ولم يكن أبدا ، القبول باعتبارها خلفا لحقوق والتزامات الاتحاد السوفياتي السابق .

إن لاتفيا تؤيد تأييدا لا لُبس فيه البيان المعتمد في اجتماع القمة الاول لمجلس الامن ، والذي تضمن دعوة الامين العام لدراسة طرق تعزيز قدرة الامم المتحدة وجعلها اكثر فعالية في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام . إننا نؤيد الجهود الرامية إلى التقليل من الاخطار التي يتعرض لها حفظ السلم والامن الدوليين ، والتي تتعرض لها سيادتنا . ومما يؤسف له ، انه مع عدم توفر الاستقرار الداخلي في الدول الكبيرة المجاورة ، يصبح أمن الدول الصغيرة غير مكفول . إن لاتفيا تؤيد منح سلطة للامين العام تخوله استخدام القوة كذلك وليس الدبلوماسية الوقائية وحدها لمواجهة العدوان . وبالطبع سيكون من الضروري وضع أساس قانوني والموافقة عليه فضلا عن إنشاء آلية تضع هذه السلطة موضع التنفيذ .

ولسوف نكون دوما مسؤولين أمام أمتنا عن الالتزام بمبادئ الامم المتحدة ومعاييرها القانونية . فإذا أخفقنا في الوفاء بمسؤولياتنا ، فلن نلتمس لانفسنا العذر في قلة خبرتنا السياسية ، أو في مشاكلنا الاقتصادية . ويحدونا الامل في ألا تقوم أية دولة باستخدام حجمها أو قوتها العسكرية والاقتصادية كعذر يسمح لها بتجاهل معايير الامم المتحدة .

إن لاتفيا تقدر أيما تقدير التقرير المعنون : "خطة للسلام" ، الذي ألّفه وأوصى بمادته الامين العام . وتأمل لاتفيا بأن يكون تأييد الامم المتحدة لمطلبنا الحق في انسحاب القوات العسكرية الاجنبية شاهدا على حسن نية الرأي العام العالمي ومثالا طيبا على الدبلوماسية الوقائية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس المجلس الاعلى بجمهورية لاتفيا على الخطاب الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد اناتوليس غوربونوفي ، رئيس المجلس الاعلى لجمهورية لاتفيا ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيد ميكستو دوران باين ، رئيس جمهورية اكوادور

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب لرئيس جمهورية اكواور .

اصطحب السيد ميكستو دوران بارين ، رئيس جمهورية اكوادور ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية اكوادور ، فخامة السيد ميكستو دوران باين ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية .

الرئيس دوران باين (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أود أن أهنئكم على انتخابكم عن جدارة لقيادة أعمالنا خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

وأود بالمثل أن أعرب للامين العام عن تهنئتي له على توليه منصبه الهام في الوقت الذي يمر فيه المجتمع الدولي بتغييرات هامة ويحتاج فيه في هذا المنصب الرفيع الى دبلوماسي بارع ومحنك مثله .لقد جاء خلفا للامين العام خافيير بيريز دي كوييار ، وهو ابن لامع من أبناء أمريكا اللاتينية أدى مهام منصبة بفعالية كبيرة وفقا لمتطلبات العصر الجديد .

إن وجودي هنا بعد فترة قصيرة من قيامي بتولي رئاسة بلادي ، يجب أن ينظر اليه على أنه دليل واضح على الاهمية القصوى التي نعلقها على الامم المتحدة وعلى مبادئها وعلى أعمالها المتسعة بازدياد والقيّمة حقا ، وهي أعمال تتصل بصورة رئيسية بحفظ السلام ، وكذلك ، بالطبع ، بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأرض كلها . وهذه المهمة الاخيرة تتسم باهمية خاصة بالنسبة لاكوادور ، التي تسعى جاهدة الى التغلب على التخلف وتحقيق أحوال معيشية كريمة لشعبها ، وبصورة خاصة للاغلبية العظمى منه . وتحقيقا لهذه الغاية ، بدأنا في إعادة تنظيم هيكل دولتنا ،ووضعنا بالفعل بعض التدابير الاقتصادية التي ستتطلب تضحيات من جانب مواطني بلادي ، ولكنها تدابير ستكون لها قريبا آثار ايجابية .

ويمكن القول إن الحالة الدولية الراهنة ، الناجمة عن نهاية الحرب الباردة ، تجعلنا نتأرجح ما بين الأمل وخيبة الأمل . فيبدو أن هناك ما هو أكثر من مجرد هدنة بين التنافسات العقائدية ، ونأمل أن يؤدي بنا ذلك الى تفاهم حقيقي أفضل بين الأمم ؛ ومع انخفاض أثر المصالح الخاصة للأفراد والأمم ، نأمل أن ينفتح المجال لقيام توازن دولي يمكننا من أن نشق طريقنا معا نحو إقامة سلام عالمي مستقر ودائم .

وهذا يفسر الأهمية الخاصة لكون احترام الإنسان أصبح يحتل الأولوية العليا في الحياة الدولية وكون الإنسان أصبح يجد نفسه قد حظي بمكانة عالية ، وارتقى الى ذرى لم تكن معروفة قبل بضعة عقود . ولكن استمرار التمتع بهذا المركز ، رغم حالات الانقطاع التي لاتزال قائمة في بعض بقاع العالم ، يتطلب وجود التزام سياسي ثابت من جانب الدول ـ وهو لحسن الحظ التزام واسع الانتشار ـ بالتنفيذ غير المشروط للقواعد الدستورية والتقليدية التي تعزز هذا الفتح على مختلف مستوياته .

وإذ نتحدث عن حقوق الانسان ، فإن حكومة بلادي مصممة تصميما راسخا وقاطعا على أن تطبق ، محليا ودوليا ، سياسة تقوم على الاحترام الكامل لهذه الحقوق والدفاع عنها ، بما ينسجم مع كرامة الإنسان ، إشادة بروحانيته وبالاعتراف الواضح بقيمه السامية . إن احترام حقوق الإنسان لا يعد تنازلا سخيا تقدمه الحكومات لشعوبها ، وإنما يمثل التزاما متأصلا ، وإن لم يكن مدونا ، في الحياة الديمقراطية والحياة المدنية . والنقيض هو الوحشية ، وإنكار حقوق فئة من جانب غيرها ؛ وهو تصرف القلة التي تستخدم السلطة التي منحها المجتمع لها من أجل الصالح العام فتشوهها وتحولها الى الشر الأعظم بتحريض الإنسان على أخيه الإنسان . وستلجأ حكومة بلادي الى استخدام كل وسيلة ممكنة لمكافحة هذا الشر المخزي .

وعلاوة على ذلك ، يمكن للمرء أن يرى أن المجتمع العالمي لا يؤكد ، انطلاقا من مفهوم التضامن ، على النهوض بحقوق الانسان فحسب بل أيضا على تقديم المساعدة الإنسانية الى من يحتاجون اليها ، وهو يجد نفسه باحثا عن آليات أكثر فعالية من ذي

قبل لتقديم هذه المساعدة الى جميع بقاع الارض ، حيثما استمر العنف أو الكوارث الطبيعية في توليد الجوع واليأس .

ومع إننا نجد أنفسنا في عالم يزداد تكافلا باكثر من أي وقت مضى ، حيث أصبح من الاساسي عدم ربط التعاون بالمصالح السياسية الخاصة ، عالم نجد فيه أن التكامل هو ، كما يجب أن يكون ، اللغة التي تعبر على أفضل وجه عن آمال الشعوب ، فإننا لانزال نواجه مواقف تمنع العلاقات الاقتصادية من أن تكون منصفة للبلدان النامية وداعمة لها في إطار الممارسة الفعالة لمبدأ التجارة الدولية الحرة ، الذي تعمل حكومة بلادي ، وستظل تعمل ، من أجل تحقيقه بصورة منهجية .

إن نجاح هذا النهج الجديد لا يعتمد الى حد كبير على الجهود المحلية الطائلة فحسب بل أيضا على المواءمة الضرورية لنظرية التضامن الدولي مع استجابة حقيقية ومخلصة ومؤاتية من المجتمع الدولي ، ومع فهم البلدان المصنعة للحاجة الى تسوية مقبولة بصورة متبادلة لمشكلة الديون الخارجية للبلدان الاقل نموا ، التي يشكل هذا العبء الواقع على كاهلها صعوبة خطيرة أخرى تمنعها من التطور ومن تحقيق مستويات معيشية أفضل . وسيكون مما يبشر بالخير أن يتم التوصل الى اتفاق على الآليات اللازمة لتخفيف هذه المشكلة التي هي مشكلة اقتصادية ومالية في آن واحد ، والتي لا يمكن لاحد أن ينكر الآن ما لها من آثار في الميدانين الاجتماعي والسياسي . ومن بين تلك الآليات ينبغي تشجيع الآليات التي ترمي الى تحويل الديون الخارجية الى استثمارات ، ولا سيما في المشاريع الإنمائية ، الاجتماعية منها والاقتصادية .

ومن حسن الطالع أن التهديد النووي المظلم يختفي ، كذلك فإن الاتفاقات والتعهدات التي تهدف إلى القضاء على الأسلحة النووية ، في ظل رؤيا جديدة لمصير البشرية ، تعتبر مصدرا للأمل . وفي نفس الوقت ، يمكن أن تكون هذه الاتفاقات والتعهدات وسيلة تمكننا من المساعدة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وبدء عملية تعاون صريح مع الأمم التي تحتاج بشدة إلى رفع مستويات المعيشة فيها . وذلك نتيجة لزوال التبديد الهائل للموارد .

وعلى الرغم من هذا التقدم الإيجابي ومن هذه التعهدات فإننا ننظر إلى المستقبل بقلق ، لأن الحالة الجديدة التي نشأت عن الظروف التاريخية للسنتين الأخيرتين لم توفق في منع تفجر صراعات إقليمية دموية . لقد تسبب المتطرفون القوميون في نشوء ظاهرة تفكك الدول باستخدام العنف الذي لا مثيل له . وفي ظل هذا المناخ تظهر كوارث وصعوبات جديدة .

إن النهج المسؤول للالتزامات المشتركة للبشرية ، أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى . فالعالم يتقلص الآن ماديا ، وفي مجال العلاقات الإنسانية . والمشكلات الخاصة بالدولة الواحدة تؤثر على الدول الأخرى بشتى الطرق وتفرض علينا اتخاذ تدابير تصحيحية بروح من التضامن .

وفي نفس الوقت ، فإن المشكلات القديمة الناشئة عن التفاوت بين العالم القوي اقتصاديا الذي يضم عددا محدودا من البلدان ، والعالم النامي الذي يضم أكبر عدد من البشر ، لا تزال تتفاقم . لقد أصبح التمويل غير الكافي للتنمية داء متواطنا وبالتالي أصبح من الضروري اتخاذ قرارات بشأنه على النطاق العالمي . وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم كفاية التمويل يعني أن على جميع الدول أن تتحمل نصيبا عادلا من هذا العبء . فبدون هذه المساعدة لا يمكن للدول الفقيرة أن تحرر نفسها من ظروف الفقر التي تحيق بها ، ولا يمكنها أن تشارك في التمتع بحياة كريمة متحررة من الخوف والفقر وانعدام الأمن . ولهذا السبب فإننا نؤيد بشدة عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية بغية التخفيف بعض الشيء من حالة العدد الكبير من الدول التي تحتاج على نحو عاجل إلى مساعدة اقتصادية كبيرة .

إن فيليب هيريرا الشيلي الذي تدين له أمريكا اللاتينية بالكثير اعتـــاد أن يتكلم عن "الإحساس بأهمية الاستعجال" الذي لا بد لنا أن نستعيده . وأود اليـــوم أن أحيي ذكراه . إن المشكلات الاقتصادية عاجلة . وبالتالي يجب أن ندفع المنظمـــات الدولية إلى توفير الموارد المالية اللازمة للتمويل وأن نطلب منها أن تبدي في هـــذا الصدد المرونة اللازمة في ضوء مرحلة التنمية التي يمر بها كل بلد .

إننا مقتنعون بأن التجارة الدولية التي تتم على نحو يتسم بالشفافية وعـــدم التمييز وبشروط منصفة ، ستكون قوة هامة في سبيل إعادة تنشيط الاقتصاد العالمـــي وبالتالي ستكون لها أهمية بالنسبة للبلدان النامية . ويبدو لنا من المفارقات ومـــن الأمور الخطيرة أن البلدان التي تدعو بشدة إلى القضاء على الحواجز التجارية تبقـــي في الواقع على الحمائية والتمييز بل أنها تخلق أنواعا جديدة منهما وتجعل من الصعب لمنتجات البلدان النامية أن تشق طريقها إلى أسواقها . وينطبق هذا في الوقت الحاضر على سبيل المثال ، على الموز . وكل هذا يحدث في العالم المتكافل الذي أشرت إليـــه في بداية بياني .

في عام ١٩٦٢ أو ١٩٦٣ ، تكلمت هنا عن بعض المسائل الاجتماعية ، بوصفي ممثـــلا لبنك التنمية للبلدان الامريكية ، ومرة أخرى أعرب عن اعتقادي بأنه يجب على الأمـــم المتحدة أن تولي هذه المسائل أهمية عاجلة . إن التنمية الاقتصادية ليست لها أهميـــة إلا بقدر وفائها باحتياجات الإنسان . ولقد آن الأوان لأن تفهم جميع المشكلات الاجتماعيـــة الكبرى على نحو أفضل حتى يمكن للأمم المتحدة أن تضع برنامج عمل دوليا يُتخذ أساســـا للمؤتمر المعني بالمسائل الاجتماعية الذي تقرر عقده .

إن للحفاظ على البيئة ، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامـــة ، أهميته الكبرى بسبب تأثيره الوطني والدولي . وقد كان إعلان استكهولم لعـــام ١٩٧٢ أول خطوة دولية نحو وضع مبادئ عالمية أساسية لحماية البيئة على الصعيد العالمي . ومنـــذ عام ١٩٧٢ بُذلت جهود كبيرة لوقف التلوث في البر والبحر والجو ولمنع التصحر وإزالـــة الغابات ، وغير ذلك من أنواع الضرر البيئي الأخرى .

بيد أن القيود التي يفرضها الواقع جعلت من الضروري اتخاذ مبادرات جديدة بلغت ذروتها في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ويعتبر هذا المؤتمر حدثا هاما فقد كان هدفه الاساسي التوصل إلى اتفاق بشأن برامج محددة تستهدف كبح التدهور المتزايد في البيئة . ونأمل أن تكون نتائج ذلك المؤتمر مفيدة بشكل عام وأن تساعد على ضمان التنمية ورفاه الإنسان في المستقبل . إن حكومتي مستعدة لاتخاذ اجراءات لتحسين البيئة في بلادي وللمساهمة في الجهود العالمية من أجل الحفاظ على الطبيعة .

ومع ذلك لا بد أن أؤكد أنه على الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو ، التي هي المسؤولة أساسا عن تدهور البيئة ، بلدان يقع عليها التزام خاص في هذا الصدد ، فإن التضحية إنما تطلب بلدان أخرى تدعى الآن إلى تقييد ممارستها لحقها المشروع في استخدام الثروة التي حبتها بها الطبيعة . إن الإنصاف يقتضي أن تحصل هذه البلدان على التعويض اللازم ، وبصفة خاصة في شكل معونة مالية وتعاون تكنولوجي .

إن اكوادور التي أصبحت معبرا ورأس جسر لعمليات الاتجار بالمخدرات تفهم تماما أن الاتجار بالمخدرات وغسيل الاموال والجرائم المتصلة بذلك إنما تضر على الاخص بشبابنا ، وتهدد الديمقراطية وتولد اقتصادا غير طبيعي ، وتدمر فوق كل شيء القيم الاخلاقية للامم . إننا ندين الاتجار بالمخدرات بجميع أشكاله . ومع أننا نفعل كل ما في وسعنا لمكافحة هذا الاتجار ، فمن الضروري تقاسم المسؤولية بين البلدان المصدرة والبلدان المستهلكة . وبالتالي فإننا نؤيد مبادرة رئيس كولومبيا التي جاءت في حينها ، حين اقترح من فوق هذه المنصة أن يجري التخطيط لعقد مؤتمر للامم المتحدة معني بالاتجار بالمخدرات ، وأن يتم انعقاد هذا المؤتمر بالسرعة التي يتطلبها هذا الموضوع .

إن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى المشكلات الإنسانية والبيئية ذات الاهمية الغالبة ، ما برحت عاملا مزعزعا للاستقرار يحمل في ثناياه بذور الإضرار بالعلاقات الدولية بل إثارة الصراع .

لهذه الاسباب ، طلب المجلس إلى الامين العام إعداد تقرير خاص حمل عنوانا مناسبا هو "خطة للسلام" (A/47/277) .

وكاسهام جديد يضاف إلى الجهود السابقة المبذولة في إطار الامم المتحدة ، سواء لتعزيز الامن الدولي أو للنهوض بعلاقات حسن الجوار بين الدول ، أو لتعزيز استعمال اجراءات تكفل تسوية المنازعات بالطرق السلمية مع اعلاء الهدف الدائم المتمثل في صون السلام ، فإن هذه الخطة الجديدة التي قدمها الامين العام تنطوي على بعض الجوانب الإبداعية وتقدم للدول بدائل خلاقة لتنظرها ، ومن أبرزها ما أسماه ، عن حق ، "الدبلوماسية الوقائية" . فكما يقول المثل الشعبي الشائع "درهم وقاية خير من قنطار علاج" . وبلدي ، الذي يحب ، بطبيعته ، السلام حبا جما ويلتزم بالمبادئ الدولية للتعايش السلمي ، يؤيد هذه المبادرة الموفقة للامين العام ، التي لابد وأن تنبه الدول إلى وجود فرص جديدة للتفاهم وخيارات مناسبة لتسوية نزاعاتها .

إن السلام ليس نعمة تضفى علينا لمجرد الرغبة في العيش سويا بسلام : فضرورة التعاون بنية صادقة مع احترام المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة هي ضرورة هامة أيضا . إن السلام يتحقق نتيجة لوعي عالمي بأن السلام لا ينمو ويترعرع إلا بالاسهام الحقيقي في الخير العام وبالالتزام بشريعة الدول ، وبتزايد أنشطة التضامن وبالعدالة والانصاف الدوليين . بهذه الطريقة فقط يصبح السلام جزءا لا يتجزأ من تطور شعوبنا . وأمنها في ظلال الوئام .

بعد بضعة أسابيع من تولي حكومتي السلطة ، جئت إلى هذا المحفل ، الجمعية العامة ، لا لمجرد التعريف بآراء بلدي العامة إزاء الحالة العالمية ، ولكن أيضا للتعريف بالمبادئ التي طبقها بلدي تقليديا وسيستمر في تطبيقها في سياسته الدولية ، وفي نفس الوقت لاكرر على تصميم إكوادور على الاسهام باقصى ما تستطيع لاقامة سلام دائم وبناء بين جميع الشعوب .

إن شعب إكوادور يحب السلام ويؤمن بالعدالة . وحكومتي تتوق إلى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع جميع البلدان ، لاسيما مع جيرانها ؛ وهذا بالطبع نتيجة طبيعية

لمشاعر إكوادور الراسخة ، التي عبرت عنها تاريخيا منذ قيام الجمهورية ، والتي هي جزء من شخصيتها .

إن إكوادور ، كما يعرف الممثلون في الجمعية العامة جيدا ، مصممة تصميما صادقا على حل مشكلتها الاقليمية مع بيرو . وقد كانت بداية الحوار بين رئيسي البلدين خطوة كبيرة إلى الامام في هذا المسعى : فقد تم بذلك تخطي المحظور السياسي الذي كان يمنع إكوادور وبيرو من مناقشة هذه الحالة مناقشة ودية وصريحة وبنّاءة دون تجاهل المصالح الوطنية المشروعة مع دراسة الفرص الجلية للتنمية المشتركة .

ويسعدني أن أخبر هذا المحفل العالمي أنني مصمم على أن تكون معالجة المشكلة الاقليمية مع بيرو ، التي ظلت لعدة سنوات خلت مصدرا لانعدام الثقة والقلق ، بل حتى للخلاف بين بلدينا ، معالجة تستهدف تحويل شكوك الماضي المتبادلة الى تعاون يقوم على العدالة والواقعية ، مع تكريس جهودنا لتنمية شعبينا اللذين يعانيان من الفقر .

إن بلدينا ، وهما متشابهان من عدة وجوه ، بوسعهما بل يتحتم عليهما ايجاد حل عادل ومشرف وواقعي للنزاع الاقليمي ، مما يعني إقامة عملية تكامل اقتصادي حقيقي . وهذا ما دفعني ، يوم تولت حكومتي السلطة ، أن أقول ، في حضور الرئيس البرتو فوجيموري ، إن إكوادور ستواصل بامانة الحديث بصراحة ووضوح ، في مناخ من الوئام والاحترام المتبادل ، وبمعاونة البلدان الاربعة التي ارتبطت تاريخيا ارتباطا وثيقا مع إكوادور وبيرو بصدد هذه المسالة على مدى ما يزيد على ٥٠ عاما ، وبالمشاركة الفذة من قداسة البابا جون بول الثاني ، إلى أن يتم التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل دائم للنزاع الاقليمي . وهذا يمكّن إكوادور وبيرو إن يمدا يد الصداقة من المحيط الهادئ إلى حوض الامازون ، الذي اكتشفته بعثة إبتدأت رحلتها من كويتو .

في الواقع ، فإن الارجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة الامريكية عليمة بالازمة الاقليمية التي تمس إكوادور وبيرو ، وقد كانت شاهدة واعية للظروف الصعبة التي ضحى وعانى فيها بلدي ؛ وهي عارفة بتاريخ تكوين الجمهوريتين ، وبالظروف السيئة التي أحاطت باستقلالهما وحلت بهما في السنوات التي أعقبت الاستقلال . إنها تعرف أصول شعوبنا وملامحها ، وتعرف حقوقنا والاحداث التي نُسج بها

تاريخنا . لكل هذه الاسباب ، وبطريقة خاصة جدا ، لابد لهذه البلدان الشقيقة الاربعة من الاسهام في السعي إلى ايجاد مبادرات عادلة وخلاقة لتشجيع إكوادور وبيرو على التغلب على هذه المشكلة الاقليمية مرة واحدة وإلى الابد ، باختصار ، لتمكينها من كتابة تاريخها المشترك ببصيرة وشجاعة .

ما الذي يمكنني أن أقوله عن ما قدمه قداسة البابا من عون ومساعدة لا يقدران بثمن إلى بلدي ، مسترشدا دائما بحبه للسلام والتفاهم بين الحكومات والشعوب ، لاسيما تلك التي تدين بالمسيحية ؟ وبفكره المستنير ، الذي عبر عنه في رسالته السنوية ، حين حثنا على اتخاذ خطوات محددة لايجاد أو توطيد الهياكل الدولية الرامية إلى تحقيق الحلول السلمية ، مذكرا إيانا بأن التحكيم أسلوب مناسب لحسم الصراعات التي تُبقي الدول ، إن ظلت بلا حل ، في حالة اغتراب لا مبرر لها .

لهذا السبب كان سلفي ، الرئيس رودريغو بورخا ، محقا عندما رجا من على هذا المنبر أن يقدم قداسة البابا مساعدته القيمة للغاية التي ستكون لها بلا شك دلالة بالغة . وبعبارات أخرى وفي سياق آخر ، شدد رئيس بيرو أثناء زيارته الرسمية لاكوادور في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بدوره على الاهمية الفذة لتعاون قداسته .

وفي الرسالة التي وجهتها عند تولي حكومتي السلطة في ١٠ آب/أغسطس الماضي ، اعترفت بأن وجهات نظرنا إزاء هذه المسائل قد تختلف عن وجهات نظر حكومة ورئيس بيرو ؛ إلا أن هذا هو السبب بالضبط الذي تعزى إليه أهمية الحوار الصريح والجاد بين حكومتينا وشعبينا ، وهو حوار يمكن أن يكتسي مزيدا من الاهمية بمساعدة البلدان الاربع الشقيقة وبمساعدة وغوث قداسة البابا .

في الختام ، إن حكومتي وبلدي مقتنعان أكثر من أي وقت مضى بالإسهام الضخم الذي قدمته الامم المتحدة في شتى الميادين ذات الاهمية الحيوية للبشرية . ويشرفني شخصيا أن أذكّر بأن والدي كان أول سفير لجمهورية إكوادور إلى هذه المنظمة عندما كانت تخطو خطواتها الاولى في سان فرانسيسكو . وتثق حكومة بلدي بأن الاهداف النبيلة المتمثلة في تحقيق السلم والتفاهم المتبادل بين جميع الامم ، القريبة والبعيدة ،

والتي أصبحت لها الصدارة الملحوظة في الآونة الاخيرة ، ستعود علينا في النهاية بنتائج طيبة تمكن العالم دخول القرن الحادي والعشرين متجددا ، وقد أعيد تنظيم علاقاته الدولية في ظل القانون والعدل والتنمية المستدامة لجميع الشعوب .

وإنني لعلى ثقة تامة من أن هذه الجمعية العامة ، بخدمة هذه المصالح بجد ، ستقربنا كثيرا من تحقيق الهدف الذي نتوق إليه جميعا . فلنبدأ المسيرة على هذا الطريق الجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن الجمعية العامة ، أن أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد سيكستو دوران بلين رئيس جمهورية إكوادور ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيد ادوارد أ. شيفارنادزة ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية جورجيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس مجلس الدولة في جمهورية جورجيا .

اصطحب السيد ادوارد أ. شيفرنادزة ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية جورجيا إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس مجلس الدولة في جمهورية جورجيا ، سعادة السيد ادوارد أ. شيفرنادزه ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس شيفرنادزة (ترجمة شفوية عن الروسية) : ليس من المألوف قول أى شيء شخصي من هذا المنبر . بيد أنني أود أن أؤكد أن موقفي يسمح لي بأن أشذ عن هذه القاعدة . فمنذ عامين على وجه التحديد انتهيت من إلقاء خطابي هنا وتركت هذه المنصة معتقدا بأنها كانت المرة الاخيرة . نعم فقد تنبأت باستقالتي من منصبي كوزير لخارجية الاتحاد السوفياتي كما تنبأت أيضا بحدوث تطورات مروعة .

وقبل مجيئي إلى هنا مرة أخرى أعدت قراءة ذلك الخطاب ، وأعتقد أن الافكار التي الهمته مازالت صالحة حتى اليوم ، وهي التي ساعدتني على أن أتنبأ بما جاءت الاحداث الراهنة لتؤكده . فقد قلت آنذاك إن جميع شعوب الاتحاد السوفياتي في طريقها إلى دخول الساحة السياسية واستعادة اسمائها الوطنية الاصلية القديمة .

إن كل هذه البلدان ، بما فيها بلادي ، واقعة في براثن أزمة اقتصادية لا ترحم ، وقد تكلمت عن ذلك أيضا في مناشدتي للمجتمع الدولي تشكيل آلية دولية قادرة على تخفيف الآثار السلبية لتلك الازمة .

لقد قلت آنذاك إنه بعد نهاية الحرب الباردة ستظهر على الساحة الدولية أشكال جديدة ومشؤومة ، وإن انهيار المحاولات الرامية إلى السير في طريق الحرية سيثير الفوضى ويؤدي إلى ظهور أنظمة ديكتاتورية جديدة . وخلصت من تنبؤاتي ، بشأن خطر ظهور صراعات مسلحة جديدة ، وأخذ الرهائن على نحو جماعي وانتشار الإرهاب ، إلى ضرورة وضع هياكل اقليمية ـ هياكل أمنية ـ تعمل برعاية الأمم المتحدة .

وحتى منذ ذلك الوقت البعيد ، أى منذ سنتين ، كان لدي شعور بضرورة التفكير النظري في أمر الحقائق الجديدة للعالم المعاصر ، ومراجعة المبادئ القديمة للعلاقات المترابطة ، سواء فيما بين الدول أو في داخلها على حد سواء ، ووضع مبادئ جديدة .

عندما تكلمت آنذاك كنت أتكلم بصفتي وزير خارجية دولة كبرى . أما الآن فإنني أتكلم كممثل لبلد ضئيل الحجم مقارنة بالدولة الكبرى . بيد أن التغير الكبير في النطاق لا يقلل من حجم المشاكل . ففي هذا الجزء الصغير للغاية من كوكب الأرض المسمى بجورجيا ، والذي حكم عليه التاريخ بأن يُدق على صليب الجغرافية السياسية ، تجمعت بطريقة تصعب على الفهم كل الأدواء والتناقضات التي بثتها الامبراطورية في خلايانا الموروثة ، وراحت تولدها بصورة دائمة والتي لاتزال حتى بعد احتضار الامبراطورية ، تزلزلنا . فكل ما خطر لي وتحدثت عنه ورأيته سلفا ، وتنبأت به قد حدث لجورجيا وطني . فالواقع ، أنه لم تكن هناك حاجة إلى النبؤ بالغيب ، فكل ما كنتم تحتاجون إليه هو معرفة النظام الذي تتعاملون معه .

وقد قال أحد العظماء ذات مرة أن التنبؤ بالأحداث الهامة المقبلة ليس أصعب من التوفيق في حدسنا للماضي : فاذا كانت أحداث الماضي تخلف آثارا فإن من المنطقي أن تكون لأحداث المستقبل جذور .

وهذا النظام كان مآله الفشل ، وفي آب/أغسطس ١٩٩١ ، كانت هناك محاولة لانقاذه باستخدام نفس أساليبه النمطية : التآمر والاستهزاء بالقوانين واستخدام القوة ، وقد حذرت في مناسبات عديدة من امكانية حدوث انقلاب ووقوع العودة الانتقامية للشمولية . ولو كانت النتائج المنطقية قد استخلصت من هذه التحذيرات لصرنا نشهد

الانتقال المنضبط الخالي نسبيا من الالم إلى أمر واقع جديد وإلى تشكيل دول جديدة بدلا من أن نشهد الانهيار الفوضوي لدولة هائلة . إن فجائية الآم الاحتضار وسرعة التفسخ كانت مدعاة لاندهاش المجتمع الدولي . فقد أخذ على حين غرة وها هو الآن يشاهد ظهور نبتات جديدة من العنف ، ونبتات جديدة من الكارثة ، من الجذور المتكشفة .

وتعد جورجيا مثالا صادقا على النمط : فلدينا أزمة اجتماعية اقتصادية عميقة . وعندما قد أعقب سقوط الامبراطورية ظهور نظام ديكتاتوري ، واندلعت صراعات داخلية عديدة واصبحت الانفصالية تهدد بتحطيم ذلك البلد الصغير وتجزئة أرضه التاريخية إلى دول أشبه بالاقزام . ولدينا نرى أعمال الهدم والارهاب واحتجاز الرهائن على نحو جماعي تتخذ قاعدة . وأخيرا ، لدينا خطر شديد للغاية لا مثيل له في أى مكان آخر من أن تمتزج الصراعات الداخلية الحالية بتلك الموجودة في الدول المجاورة فتنمو وتصبح حروبا أقليمية أو حتى قارية تشن على أسس قومية أو دينية .

وأود أن أذكر بأن جورجيا - كبعض البلدان الاخرى - قد تم إدماجها في الاتحاد السوفياتي بالقوة العسكرية . وكان الدافع وراء هذه القوة أيديولوجية تفع مصالح الصراع الطبقي في موضع يسمو كثيرا على الاهداف الانسانية المشتركة والقيم الوطنية . وعلى ضوء هذه الايديولوجية . لم يعد للسلامة الاقليمية والحدود التي تشكلت عبر السنين أية أهمية . فقد أعيد تحديدها وتجزئتها مرة أخرى تبعا للخطوط القائمة في ميدان معركة الاممية البروليتارية . وتشكلت الهياكل السياسية والادارية والاقليمية للدولة على نحو يجعلها تحمل في طياتها بذور الاستياء والعداوة الدفينة والصراعات المحتملة داخل الجمهوريات وفيما بينها .

وهكذا تم وضع قنابل موقوتة لمستقبلنا . وحينما كانت قوة الايديولوجية وأعمال القسر القمعية تحافظ على بقاء هذا المجتمع غير المتجانس ، كانت تلك القنابل خامدة . وبمجرد أن أزيلت هذه القوة ، انطلقت القنابل ، وأصبحت هناك الآن جبهة متفجرة ذات قوة جبارة تدمر دولا برمتها .

إن جورجيا أيضا مهددة . وتاريخ نضالها من أجل إقامة الدولة يمتد عبر قرون عديدة . وقد سار هذا النضال لعدة قرون جنبا الى جنب مع تكون ثقافة وطنية متميزة ومع الدفاع عن ديانتها ولغتها . وفي سنة ٣٣٧ ميلادية ، باركت المسيحية ، بوصفها الديانة الرسمية للدولة ، نزعة التوحيد داخل حدودها المشتركة . وإذ أصبحت جورجيا دولة قوية في غرب آسيا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر راحت تقيم مراكز ثقافية داخل اراضيها وفي دول أخرى عديدة خارج حدودها .

ولن تكتمل الصورة التي رسمتها لجورجيا لو تغاضيت عن سمة هامة كانت تميزها . لقد حرصت جورجيا منذ زمن سحيق ، وفي إطار تدفق الشعوب والافكار والثقافات ، على التمسك بالتسامح الديني والعرقي كعقيدة أساسية يتسم بها اسلوبها في الحياة . وعندما اضطرت جورجيا الى خوض معركة مع أعتى اعدائها من الاجانب لم تعتورها الكراهية العمياء للاجانب أو تعاني من شرور التعصب الديني . ويستطيع المرء أن يرى في عاصمتها تبليسي وفي منطقة لا تتعدى مساحتها كيلو مترا مربعا واحدا كنيسة اورثوذكسية جورجية ، وكاتدرائية أرمنية غريغورية ، ومسجدا ، ومعبدا ، وكنيسة

لوثرية . إن جورجيا المسيحية منذ القرن الرابع شهدت أيضا ترسخ الاسلام في بعض مقاطعاتها التاريخية الهامة . ولم يحدث قط أن كان هناك عداء أو عدم وفاق بين اتباع الديانتين . كما أنه لم يحرم انسان فيها ، ذكرا كان أم أنثى ، من حقه في الحياة وفق معتقداته أو تقاليده الخاصة .

ومما يؤسف له ، بالنسبة لنا جميعا أن محن التاريخ قد قضت ، من الداخل ومن الخارج على حد سواء ، على هذه الوحدة . ونحن نشهد الآن واقعا مماثلا . وأرى أن من واجبي أن أوجه نظركم الى منطقة القوقاز حيث تظهر الآن بؤرة جديدة وخطيرة للتوتر العرقي والاقليمي والدولي .

وهذا المصدر الجديد لموجات الصدام المندمج في المجرى الرئيسي للاتجاهات الجغرافية السياسية المعاصرة ، يتمثل في ازاحة المجابهة من الصعيد العالمي الى الاصعدة الاقليمية . وتتخذ هذه الازاحة شكل صراعات مسلحة واسعة النطاق على شاكلة ما نراه في بعض بلدان أوروبا حول نهر الدينستر ، وفي وطني جورجيا ، وفي جنوب القوقاز ، وفي آسيا الوسطى .

إن هذا الفراغ من الافكار يمقت خواءه ذاته . لقد كان يتعين علينا أن نبدأ التفكير في الاحداث التي تقع في المنطقة الشاسعة الممتدة من البوسنة الى طاجيكستان بما في ذلك القوقاز ، وأن ندرسها منذ وقت طويل كيما نتبين اسبابها وعللها . وعلى الساسة ورجال الدولة ، فضلا عن الافراد العاديين الذين يعيشون في تلك المنطقة الشاسعة أو في غيرها من المناطق ، سواء أكانوا من المسيحيين أو المسلمين ، أن يوقفوا هذه العملية البالغة الخطورة . إن خطر اندلاع صراعات واسعة النطاق تقوم الحركات الاصولية ، أيا كان نوعها ، باشعالها وإذكاء لهيبها أمر واضح على نحو لا يمكن تجاهله . ويتعاظم هذا الخطر عندما يقوم الاصوليون ذوو النزعة البلشفية باستغلال نعرة التعصب .

ولئن كانت للصراعات الجديدة أسباب شتى ، أيضا فإن لها بعض السمات المشتركة ، وأهمها أنها جميعها تبدأ وتتطور في ظل خلفية يتفاعل فيها عدد من العوامل معا إما في وقت واحد أو بشكل جزئي . وهذه العوامل هي وجود خليط عنصري ،

ومجموعة متنوعة من الديانات والطوائف ، وفوارق اقتصادية واجتماعية ، وماض تاريخي وسياسي مضطرب .

وفي حالة منطقة القوقاز ، لا بد من أن نضيف الى هذه العوامل القائمة في جميع المناطق المطروح أمرها خاصية الوضع الجغرافي السياسي . فقد كانت تقوم منذ زمن سحيق ، من موقعها كنقطة التقاء للقوى الجغرافية السياسية الضخمة ، بدور المنطقة العازلة بين الشمال والجنوب ، وبين المسيحية والاسلام ، ودور الساحة التي تتصارع فيها الطموحات والمصالح .

وقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي الى فتح المجال لظهور تناحرات جديدة . ونظرا للضعف السياسي والاقتصادي والعسكري لدول القوقاز الجديدة ، فإنها غير قادرة على ملء هذا الفراغ والتوصل الى ضمانات يعتمد عليها لأمنها . وإذا ما نحّينا القوى الخارجية جانبا ، وجدنا جماعات داخلية شتى تحاول استغلال ذلك الفراغ لمصلحتها الذاتية تحت ستار المصلحة القومية والوطنية الكاذبة والانفصالية ، بل مؤخرا ، تحت أقنعة دينية لها برامج سياسية أنانية .

ومما يوضح هذا بصورة أو أخرى ، أنشطة ما يسمى بالاتحاد الكونفدرالي لشعوب القوقاز الجبلية ، الذي يزدري بسيادة جمهورية جورجيا وبسلامتها الاقليمية وحدودها . وقد قام هذا التنظيم العسكري غير الشرعي والارهابي في حقيقته والذي لا يخدم أية دولة ، بالدعوة الى استخدام أية وسيلة ، بما في ذلك الارهاب الجماعي ، وأعلن أنه يعتبر بلدنا وعاصمتها منطقة كوارث ، وما فتئ يرسل المرتزقة والقتلة الارهابيين على هيئة متطوعين عبر حدودنا وذلك ضد ارادة شعب شمال القوقاز وحكوماته المنتخبة بطريقة شرعية . ويشتعل لهيب الحرب أمام أعيننا الآن مهددا باجتياح ما هو أبعد من جورجيا .

وإن حربا جديدة تشتعل الآن تحت بصرنا ولا يقتصر تهديدها على جورجيا وحدها . وهناك نتيجة واحدة يمكن استخلاصها من ذلك ، وهي أنه بالمقارنة "بالمواقع الساخنة" الاخرى في عالم ما بعد الشيوعية ، فإن مخاطر النزاع في منطقة القوقاز تتجاوز ما هي عليه في غيرها من المناطق ، مما يجعلها تعرض السلم والامن الدوليين للخطر بأكثر من أي منطقة أخرى .

إن جورجيا تقع في قلب البؤرة التي تتلاقى فيها مشاكل القوقاز . ومع ذلك فإننا نرى مرة أخرى ، كما حدث في كثير من الاحيان على مدى تاريخنا ، أن ما اصبح يتعرض للخطر هو مصير جورجيا وكيانها كدولة وبقاؤها ذاته . واذ نواجه التفاعلات المعقدة بين القوى الداخلية والقوى الخارجية فإننا نسعى الى تنفيذ سياسة نشطة ومتوازنة . إن سياستنا في الداخل تستهدف تحقيق التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية والتسوية السلمية للنزاعات ، أما سياستنا في الخارج فتقوم على تطوير علاقات الصداقة مع جميع بلدان المنطقة والتعاون مع المجتمع العالمي .

إننا ممتنون لجيراننا عبر التاريخ ، لتركيا التي أبرمنا معها معاهدة صداقة ، ولايران التي نطور معها علاقات ودية لفائدة البلدين . وروابطنا التي تمتد الى عدة قرون مع شعوب جنوب القوقاز وأرمينيا وأذربيجان وجمهوريات شمال القوقاز واوكرانيا تهيئ لنا أساسا رائعا للتعاون الوثيق لمصلحة بلداننا .

ومما له أهمية خاصة لنا - وليس لنا وحدنا - علاقاتنا مع روسيا . وقد ساعدتنا روسيا على إنشاء آلية لتسوية النزاع بين جورجيا وأوسيتيا . وأكدت مرتين على مبدأ السلامة الاقليمية وعلى حرمة حدود دولتنا ، كما انضمت الى عملية تحقيق تسوية سلمية لنزاع آخر في أبخازيا .

وتعتبر روسيا الديمقراطية والتي تنعم بالاستقرار والرخاء عاملا من العوامل التي لها أهمية ووزن عالمي ، وأي تهديد لروسيا من قوى الشمولية الانتقامية هو تهديد لنا جميعا . وفي المؤامرة ضد جورجيا التي تتكشف الآن يقف الرجعيون المخربون في روسيا جنبا الى جنب مع الاصوليين المتطرفين والفاشيين المحليين والانفصاليين . وعلى العالم أن يعرف ذلك وأن يساعد في دعم روسيا الديمقراطية المستقرة ، وهو بذلك إنما يساعدنا ويساعد نفسه .

هذه هي حقائق حياتنا السياسية اليوم - وهي التي تجعلنا نحاول إنشاء آلية للتشاور والاتفاق لجنوب القوقاز . ونقترح أن نبدأ بإنشاء نظام للأمن الجماعي في منطقة القوقاز والبحر الاسود ، ونحن نقدر مبادرات تركيا في هذا الصدد حق التقدير .

ونؤيد المؤسسات الجديدة التي انشاها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والتي تستهدف منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الاقليات الوطنية . وبلدنا أبوابه مفتوحة لبعثات تقصي الحقائق سواء من أوروبا أو من المنظمات العالمية .

لكن هذا لا يكفي اليوم ، وقد طرحت نهاية الحرب الباردة على جدول الاعمال الحاجة الى بلورة نظام للامن العالمي يتسم بمزيد من الفعالية . إن سرعة الاحداث تفوق سرعة خطانا ؛ وتتخلف العملية الاوروبية عن الركب ؛ فقد تأخرت للغاية في استجابتها لتحديات عصر زاخر بالتحولات . كما كان هناك تباطؤ ملحوظ في رودود أفعال الامم المتحدة تجاه التغيرات الكبرى في مختلف مناطق العالم وعلى رأسها التغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي السابق .

ونحن نرحب بمبادرات الامين العام الجسورة الرامية الى أن تصبح المنظمة أكثر دينامية وقدرة على الاستجابة بسرعة لاحتياجات العصر . ويصيب تقريره المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) إذ يشير مسألة اعتماد الامم المتحدة لنهج متعدد المستويات فيما يتعلق بمشكلات العالم المعاصر . وكان إنشاء لجنة مستقلة ذات مكانة عالية لدراسة دور المنظمة في ظل الظروف الراهنة عملا جيدا .

وليس هناك ، في رأينا ، ما يدعو الى التخوف من إجراء اصلاحات ، عندما تكون الاصلاحات ضرورية للغاية وخاصة في مجالين مترابطين هما حفظ السلام وبناء الدولة في الدول الحديثة الاستقلال . وفيما يتعلق بهذين المجالين ، لدي عدة اقتراحات اتقدم بها فيما يلي .

ينصب اقتراحي الاول على إنشاء شبكة عالمية للرصد ، رصد المنازعات الداخلية وتسويتها ومنع نشوبها . فوجود مراقبين خاصين تابعين للامم المتحدة في "بؤر التوتر" ووجود مكاتب اقليمية وبعثات ومراكز معلومات أمر يساعد على استخلاص صورة واضحة للاحداث وعلى الاستجابة لها بشكل محدد . وينبغي أن تتمركز الآلية التي تمكننا من تحقيق ذلك في المناطق التي تنشب فيها المنازعات . فض القوقاز ، وهو المثال الذي يخصنا ، يمكن أن تتمركز الآلية في مكتب الامم المتحدة في تبليسي . كما نقترح التوسع في الولاية الممنوحة للمفوض السامي لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لشؤون الاقليات القومية حتى يمكنه ، عند الضرورة ، تقديم المعلومات للامين العام وللجنة حقوق الانسان التابعة لمنظمتنا . وأهم ما في الامر هو ضرورة الاسراع الى اقصى حد ممكن . كما يمكن إنشاء مؤسسات مماثلة لها نفس الولاية في إطار المنظمات الاقليمية الاخرى أيضا .

وتحتاج الامم المتحدة الى هيئة خاصة لجمع المعلومات المتعلقة بالمنازعات العرقية وتجهيز تلك المعلومات لاستخلاص النتائج واصدار التوصيات بناء على تلك النتائج .

كما يمكن أن يطلب الى المحكمة الدولية الفصل في تلك المنازعات .

وينبغي النظر من جديد في دور وإمكانات مجلس الامن . وقد أثرنا أكثر من مرة موضوع ما اذا كان من الافضل أن تشارك لجنة الاركان العسكرية مشاركة اكثر فاعلية . وقد انتهت الحرب الباردة الآن لكن بؤر التوتر تتزايد بسرعة ، ولا يستطيع مجلس الامن ممارسة مهامه دون مشاركة هذه اللجنة أو دون مشاركة هيكل مماثل اذا اريد له أن يضطلع على الوجه الكامل بوظيفته التي ينص عليها الميثاق .

وينبغي أن يصبح لزاما على الدول الاعضاء في الامم المتحدة إعلام مجلس الامن بالمنازعات الوشيكة الوقوع . وعدم الامتثال لذلك الالزام ينبغي أن يترتب عليه توقيع جزاءات . وقد الزمنا أنفسنا بإرسال تقارير سنوية للامم المتحدة ومجلس الامن تتناول سير الامور في مجالات حماية حقوق الانسان والاقليات القومية ، وحالات الأزمات التي قد تفضي الى حدوث تعقيدات خطيره داخل البلد أو الاقليم .

لكن لهذه المسألة جانبا آخر هو جانب المعلومات . فالخصومات تنتقل الى الصحف والاذاعات فيفوز فيها الطرف الذي لديه أفضل تكنولوجيا والأوفر مالا والأوثق اتصالا بوسائط الإعلام وبالمشتغلين بالإعلام . ويصبح الرأي العام منحازا على غير أساس ، على أن هذا بدوره هو نصف المعركة . وأسوأ ما في الامر أن حرب العصابات الإعلامية هذه التي تشن في وسائط الإعلام تغذي تربة الصراعات وتجعلها اكثر استعصاء على الحل . ونرى أن المخرج من هذه الحالة يتمثل في إنشاء مراكز لنشر المعومات الموضوعية تحت رعاية المنظمات الدولية .

ويتعلق اقتراحي الثاني بمشكلة اللاجئين . فقد زادت الصراعات العرقية من أعدادهم فاصبحت أضعافا مضاعفة : وليس هناك في الوقت الحالي من يعرف عدد هؤلاء اللاجئين بدقة . وليس هناك من يعرف ما هي الموارد المطلوبة لمساعدة اللاجئين وما الذي ينبغي علينا أن نبدأ في القيام به حتى نقضي على إمكانية نشوب صراعات جديدة

بعد عودة اللاجئين الى ديارهم . وهنا توجد حاجة أيضا الى إنشاء شبكة مراقبة كما يلزم أن توجد منظمة للمعونة اكبر نطاقا مما لدينا الآن بحيث تكون لديها القدرة لا على توفير الدعم المادي فحسب ، بل أيضا على التحكم في سير العملية على وجه أفضل . وفي رأينا أن العمل الذي تقوم به مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين يحتاج الى اصلاح كامل شامل .

ويتمثل اقتراحي الثالث في فرض رقابة عامة وشاملة على انتشار الاسلحة ، فعشائر "المافيا" العرقية التي تولدت في ظل النظام الشمولي تكدس المبالغ الهائلة اللازمة للحصول على السلاح وإغواء الجنود على الاشتراك في العمليات القتالية وتسريب الاسلحة والعتاد الى القوات غير النظامية سرا . والملاحظ أن أجهزة الامن القومي والوكالات المكلفة بإنفاذ القانون في الجمهوريات المستقلة الوليدة تجد نفسها وقد اجتاحها ذلك الوباء المتمثل في سباقات التسلح التي أفلتت من كل تحكم . فما تدعو إليه الحاجة هو تنظيم قوات دولية للانتشار السريع ، أي نوع من الشركة الدولية ذات الخوذات الزرقاء التي تتشكل منها وكالة مستقلة لمراقبة نزع السلاح ، ووضع سجلات اقليمية للاسلحة .

ويتعلق اقتراحي الرابع بقوات للامم المتحدة للانتشار السريع في مجال الفكر القانوني الدولي والتطوير النظري والمفاهيمي . فإن النظام التقليدي لإرساء المبادئ التوجيهية القانونية متخلف على نحو يدعو الى اليأس وراء ركب التغييرات الجغرافية السياسية السريع . والعالم يواجه تفسيرات تعسفية ومتحيزه لمجموعة كاملة من المبادئ المعترف بها دوليا . وقد أدت اعلانات السيادة الاعتسافية المبنية على غير غير أساس الى التعدي على السلامة الاقليمية للدول على حرمة حدودها ، والى تحول جماعات كبيرة من السكان الى مواطنين من الدرجة الثانية ، كما تسببت ولسوف تتسبب في نشوب كثير من الصراعات الدموية .

ولسوء الحظ إنه عندما تجتمع النزعة الانفصالية مع التطرف ، فإنهما يؤديان لا الى تدمير الدول فحسب ، وإنما الى هدم الانظمة القانونية أيضا . ويعمد قادة الحركات الانفصالية الى تطويع القواعد حتى تتحول على ايديهم الى مجرد صور

كاريكاتورية . واذا لم تتوقف النزعة الانفصالية المتطرفة ، فإن ما ينتظرنا هو عالم متفتت موشك على الانهيار ، تسوده فوضى وقلاقل قد تمتد الى القرن الحادي والعشرين .

وليس من الجائز اطلاقا إعلاء مبادئ بعينها وجعلها مطلقة على حساب مبادئ أخرى . ولا يجوز من الناحية الاخلاقية أن تمضي جماعة الى حق تقرير المصير وكما لو أنها لا تلاحظ وجود شعوب أخرى ظلت تعيش معها على نفس الارض جنبا الى جنب على مدى قرون ، شعوب لا تملك الانتقال المادي من هذه الارض .

وينبغي قياس كل تطلع وكل مطلب وكل قاعدة فئوية بمقياس الميزان الانساني للسياسات ، الذي تتمثل أولوياته في المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين والمساواة بين الجميع بغض النظر عن القومية أو العرقية أو اللغة أو الدين . وفي ضوء هذا النهج نرى أن الاقليات القومية ليست هي وحدها التي تحتاج الى حماية حقوقها ، ولكن المواطنين الذين يشكلون الاغلبية هم أيضا بحاجة الى الحماية ، مهما كان هذا الرأي بادى التناقض في ظاهرة . وإلا فإننا سنواجه نمطا حديثا للفصل العنصري والدكتاتورية العرقية مثلما يحدث في منطقة النزاع في ابخازيا ، حيث تعمل الاقلية على فرض ارادتها على الاغلبية .

فكيف أمكن حدوث ذلك ؟ إن ما نشهده هنا هو لوي لذراع القانون من أجل تحقيق المصالح الذاتية . فاستنادا الى قانون انتخابي يتسم بالتمييز ، يبعث الناخبون من قومية واحدة لا تشكل سوى ١٨ في المائة من السكان ، بعدد من النواب الى برلمان جمهورية ابخازيا ذات الحكم الذاتي ، يزيد عمن يبعث بهم الناخبون من قومية أخرى تشكل اكثر من نصف مجموع السكان هناك ، وتداس بالاقدام حقوق الجماعات القومية الاخرى أيضا : اذ لا يتطلب انتخاب النائب الابخازي من الاصوات إلا ثلث ما يتطلبه انتخاب الجورجي والروسي والارميني وهلم جرا .

وفي نهاية المطاف يؤدي هذا النمط من التطرف القانوني الى مجابهة مريرة ، وتحكم النخبة الحاكمة ، التي تعبر عن مزاج الجناح المتطرف للاقلية ، بواسطة الإملاء الجائر ، وتتمادى الى حد انتزاع أراض كانت جورجية منذ أمد سحيق .

إن الانعزالية محصنة ضد الحوار والحلول التوفيقية : وهذا ما نعلمه من واقع تجربتنا . فالانعزالية لا تريد محادثات ، وترفض نهج السياسة الرشيدة ، بل وتتوقف عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه . وهي تلوى المعاني وتسمي العدوان والاحتلال "حركة وحدات فرعية عسكرية داخل إقليمنا الخاص" . فكيف يكون الامر كذلك ؟ وفي جورجيا وعلى تراب جورجيا ، حيث عاش أهالي جورجيا وأبخازيا ، ولا يزالون يعيشون وسيستمرون في العيش جنبا إلى جنب ؟.

وفي المستقبل القريب ، ستنظر الجمعية العامة في مشروع إعلان بشأن حقوق الاقليات القومية . ونعتزم تأييده مثلما أيدنا القرارات المماثلة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وأود ، مع ذلك ، أن أذكر مرة أخرى أن أى صك من هذا النوع يجب أن يتضمن مادة تتعلق بمشاركة الاقليات في مسؤولية صيانة الاستقرار والسلم في الاقليم الذى يعيشون فيه .

وقد حان الوقت أيضا لوضع معايير أكثر دقة لتحديد الرعايا الشرعيين المؤهلين بحق تقرير المصير ، وإدخال ممارسة فحص الخبراء المستقلين للوقائع التي ينطوى عليها التفسير التعسفي لهذا الحق وممارسته .

وتتعلق ملاحظتي الخامسة بحقيقة أن أيا مما سلف ذكره لن ينفذ على وجه صحيح ما لم تنشأ آلية فعالة لدعم الدول الديمقراطية الجديدة اقتصاديا . ولا يغض قولي هذا من امتناننا للمؤسسات المالية الاوروبية والعالمية ، فنحن لا نزال نعيش بفضلها . ومع ذلك ، فإن الحقائق لا يغير منها شيء : إن اقتصادات جمهوريات الاتحاد السابق تقف على حافة الكارثة . فانخفاض الانتاج الذى بلغت نسبته حوالي الثلث ، في حالة جورجيا ، وكذلك نقص الوقود والمواد الخام والزيادات المفجعة في أسعارها وفقد الموردين والاسواق التقليديين ، والبطالة الضخمة الوشيكة ، تضع حدا للتحولات الديمقراطية .

وأقول لكم بأشد العبارات تأكيدا : إن الازمة الاقتصادية المروعة في جمهوريات الاتحاد السابق ستحدث موجات من الصدمات في جميع أنحاء العالم . وإذا ما

استمر ذلك ، فلا مفر من حدوث انفجار اجتماعي ذى قوة هائلة . وسيكون التحول عن القيم الديمقراطية إلى تلك المتعلقة بسلطة القبضة القوية أمرا حتميا . ولذلك سيتعين على العالم دفع ثمن أكبر مما يلزم أن يدفعه الآن . فلنفكر في كيفية الحيلولة دون ذلك ، ولنفكر في نوع نظام للضمان الاقتصادى الدولي الموثوق الذى يمكن أن نحاول إقامته .

ومن الواضح تماما أنه يجب على المنظمات الدولية ، وبوجه خاص الأمم المتحدة ، وضع النقطة التالية في الاعتبار : من الصعب الكلام عن استقرار اقتصادى عالمي ومنطقة أمن عالمية واحدة إذا لم يكن ذلك بمشاركة دول العالم الكبرى . ويجب ، قطعا ، أن يمارس مجلس الأمن ، نفوذه الحقيقي على مجريات الأمور . وقد اعتدت معارضة زيادة عدد الأعضاء الدائمين . والآن ، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتغير ميزان القوى هناك حاجة إلى أن نهتم بالبحث عن أفضل تشكيل للأعضاء الدائمين ، وذلك لزيادة درجة الفعالية التي يمكن لمجلس الأمن أن يؤثر بها في العملية الاقتصادية العالمية ، لا في العملية الاقتصادية المحدودة فحسب . كما ينبغي إعادة النظر في دور الدول العملاقة اقتصاديا ، مثل ألمانيا واليابان .

وأود أن أذكر بهذه المناسبة انه ثبت عدم صحة التكهنات المتعلقة ببعض الادعاءات التي تذهب إلى أن الولايات المتحدة الامريكية تضطلع بنوع من الادوار الخاصة في الظروف الجديدة يسمح لها بفرض إرادتها على العالم . فما يهمني الآن هو الاتجاه الاساسي والرئيسي . إن السياسة الخارجية المتوازنة لهذا البلد العظيم لم تتعارض مع مصالح الدول الاخرى ، وإنما ساعدت ، في التحليل الاخير ، في الحفاظ على التوازن لصالح السلم والاستقرار . ونأمل أن يصدق اعتقادنا بأن الولايات المتحدة ستواصل مهمتها كضامن للسلم والنظام والتوازن في الظروف الجديدة والمعقدة للغاية ، وفي عملية بناء النظام العالمي الجديد .

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتراخى بشأن الدعم المادى للديمقراطيات الجديدة . ونحن نحتاج ، هنا أيضا ، إلى نشر سريع للقوات ، على أن تكون قوات اقتصادية في هذه

المرة . ومما يدخل في اختصاص الامم المتحدة تماما قيامها بتنسيق أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغير ذلك من المؤسسات الإقليمية والدولية ، على نحو أكثر فعالية وعلى أساس جديد بغية تقديم دعم أكمل لنجاح الاصلاحات الاقتصادية في الدول الجديدة التي بدأت أهم عملية ، وهي بناء المجتمعات الديمقراطية .

وملاحظتي السادسة هي أننا ملزمون تماما بإدخال صك في صلب القانون الدولي بشأن المسؤولية الشخصية للافراد الذين يحرضون على الاضطرابات الجماهيرية ، والوحشية السياسية ، وأخذ الرهائن ، والاعمال الإرهابية ، أو أى نوع من الحصار سواء الاقتصادى أو السياسي . وقد ظهر هؤلاء الناس بتأثير أحوالنا المضطربة . فالاقزام في ثورة ضد الجنس البشرى . وقد حدث هذا كله من قبل ، ولكن لم يحدث أبدا من قبل أن أضطر العالم إلى مواجهة موجة على هذا النطاق الذى يواجهه الآن من "أدعياء الرسالة" الذين يريدون تعزيز قوتهم على حساب شعوبهم . فاقزام ليليبوت يقيدون غاليفر أرضا . وذلك هو الواقع في العديد من البلدان ومنها بلدى .

وأصل الآن إلى ملاحظتي السابعة والاخيرة . فكل ما ذكرته حتى الآن يثبت حقيقة أن مسؤوليتنا المشتركة عن السلم والامن تتطلب منا مواءمة وتنسيق جهودنا المشتركة في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية والايكولوجية . وينبغي إدارة هذه الميادين على أربعة مستويات متكافلة ومترابطة : داخل الدولة والمستوى الاقليمي وفوق الاقليمي والعالمي . ولن يترسخ المستوى الاول إلا إذا تمكنت ومظمتنا من إيجاد وسائل لدعم تقدم الدول الديمقراطية الجديدة . وسيكون المستوى الثاني ممكن التحقيق إذا تم الاتفاق على تحقيق مصالح متطابقة أو متقاربة من جانب الدول المشتركة في التعاون الاقليمي . ويمكن لمنظمات مثل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية وتحالف بلدان حوض البحر الاسود أن تشكل أساسا للمستوى الثالث .ويتضمن المستوى الرابع إنشاء نظام للتنسيق فيما يتعلق بالتفاعلات على النطاق العالمي ، وستكون الامم المتحدة ومؤسساتها المنسق الرئيسي لهذا النظام .

كان هذا المنبر يبدو لي دائما عاليا جدا . واعتدت الاحساس بمدى ارتفاعه حتى عندما كان العالم مستعدا للتعلق بكل كلمة يدلي بها ممثل دولة ضخمة وقوية أيا كانت تلك الكلمة ، فذلك هو امتياز القوى ، ولكني اعتدت أن أحاول جعل كلماتنا تبدو كرسالة نوايا حسنة لا رسالة قوة خبيثة . وإنني إذ أتكلم الآن باسم بلد صغير وضعيف ، أشعر كيف ازداد هذا المنبر سموقا وكيف أصبح يمثل شريان الحياة لوطني .

لقد انطوى صعودي الآن إلى هذا المنبر على قدر كبير من المخاطرة : إن الأمور في بلدي سيئة جدا حقا . فقذائف الكراهية تنفجر هناك كثيرا جدا . وتستهدف هذه القذائف تدمير سياستنا في أن ننشىء ونعمر ، بطريقة ديمقراطية ، دولة فاضلة وعادلة ، ومنفتحة على العالم . وتتزايد احتمالات حدوث هذه الانفجارات حاليا ، بسبب الترشيح للانتخابات البرلمانية التي سيكون على شعب جمهورية جورجيا فيها أن يؤيد أو يرفض سياستنا القائمة على الديمقراطية والحرية .

وقد حضرت ، على الرغم من ذلك ، حتى لا تفقد جورجيا فرصتها الوحيدة الآن لاطلاع العالم على آمالها ومطامحها ، وتأكيد الحقيقة ودحض الاكاذيب . حضرت لكي أؤكد من جديد التزامي بالعهد الذى قطعناه للمجتمع العالمي . وأى شيء فيه أنكمش نطاقه وضاقت آفاقه ؟ إنني أفكر وأتكلم وأعمل وفقا لنفس المبادىء والقواعد التي أيدتها هنا طوال الاعوام الماضية .

وختاما ، وسيكون هذا هو اعترافي الشخصي الاخير - أقول اني افتقدت صحبتكم كثيرا جدا .

لقد تجاوزت الوقت المحدد ، ولكن واقع الامور هو أنه كلما كانت الدولة أصغر حجما ونطاقا ، احتاجت إلى المزيد من الوقت .

وشكرا لحسن استماعكم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس مجلس الدولة في جمهورية جورجيا على البيان الذى أدلى به توا .

اصطحب السيد ادوارد ا. شيفارنادرزة ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية جورجيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مورافتشيك (تشيكوسلوفاكيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إنني أتمنى لكم كامل النجاح وأعدكم بالتأييد الكامل .

وأود أيضا أن أشكر سلفكم ، السيد الشهابي ، على توجيهه أعمال الجمعية العامة بنجاح في دورتها السادسة والاربعين .

لقد زادت السنة الماضية من إضعاف الوهم بأن نهاية الحرب الباردة ستيسر من التوصل إلى حل سريع وفعال للمشاكل التي استفحلت خلال فترة ما بعد الحرب . وكان عاما أفقنا فيه ، وانخرطنا في عملية تدريجية للتعرف على الممكن . وشهدنا في بعض الاحيان كيف تتراجع الفرحة الغامرة أمام التشاؤم المطلق وقلة الايمان .

وإذا كان عهد الاستقطاب الثنائي قد ولى ، وتحقق الفوز للديمقراطية ، فما زال العديد من الصراعات بغير حل ، في حين بدأت تبرز صراعات جديدة . فعلاوة على الصراعات التي تعاملنا معها على نحو روتيني مع مرور السنين ودون نجاح ، للأسف ، نشهد الآن أنواعا كثيرة من الحروب . وبدأت مناطق الصراع تتزايد أكثر وأكثر . وليست ناغورنو - كاراباخ ، وترانسدنستريا ، وأوسيتيا الجنوبية ، وأبخازيا والبوسنة والهرسك - والبوسنة والهرسك في المقام الاول - إلا رموزا جديدة للعنف الذى لا نملك الرد عليه .

وعلى الرغم من الجهود الحميدة التي تبذلها الامم المتحدة ، ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والمجموعة الاوروبية ، ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، واتحاد غربي أوروبا ومجلس أوروبا - فإنها جميعا عاجزة ، عن أن تمارس ضغطا كافيا لضمان التوصل إلى الحلول المنشودة لهذه المآسي . وفي هذا الصدد ، ما فتىء يتنامى نفاد الصبر والقلق ، وعدم الرضا والنقد من جانب الجماهير وأجهزة الإعلام . وأصبح من المألوف التشكيك في دور

المؤسسات الدولية كأدوات مناسبة لإدارة الصراعات . فلنكن صرحاء في هذا الشأن : إننا نواجه مشكلة مصداقية . وستتعرض أمور كثيرة للخطر إذا لم نعالج هذه المشكلة على الفور* .

وثمة مخاطرة بأن يصبح نوع التحدي المميز للتسعينات ، أي العلاقة بين الدولة والأمة - هو نفسه ظاهرة في السياسة العالمية ، تستعصي على التنظيم الدولي الكفء . وفي هذا الصدد بالذات ، على المؤسسات الدولية أن تضطلع بدور أساسي لضمان أن تتطور العمليات على أساس ديمقراطي ، وعلى أساس احترام القيم الإنسانية العالمية والمتحضرة .

ومع ذلك ، سيكون من الخطأ أن نبدأ البحث عن حلول عن طريق تحدي مثل هذه المؤسسات الدولية . وسيكون من الخطأ أن نقرر إدخال تعديلات جذرية على الأمم المتحدة ، ونقوم بإعادة بنائها بالتخلي عن حكمة الآباء المؤسسين لها ، كما يجسدها الميثاق . إن القول بأن إعادة تنشيط الأمم المتحدة لا يتطلب تغيير الميثاق ، بل يتطلب على العكس من ذلك التنفيذ الكامل للميثاق ، ينظر إليه كثيرا على أنه فكرة مبتذلة . ولكنني لا أراه فكرة مبتذلة ، بل أراه نهجا حكيما لا ينم عن الجمود ولكنه بالأحرى ، يدل على الرغبة في استغلال إمكانيات الميثاق السياسية بالكامل .

من الصحيح أن الميثاق لا يتضمن أي إشارة صريحة للمخدرات ، أو الجريمة المنظمة ، أو متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) أو المديونية ، أو الفجوة الآخذة في الاتساع بين من يملكون ومن لا يملكون . ومع ذلك ، يتضمن الميثاق مبادىء سياسية أساسية يمكن ، بل ينبغي ، أن تحل هذه المشكلات على أساسها . وما نفتقر إليه في واقع الأمر لتحقيق ذلك هو الأدوات في بعض الأحيان ، والمال في أحيان أخرى ، وفي كثير من الأحيان الإرادة السياسية لحل هذه المشكلات . إن ما نحتاج اليه ، باختصار ، هو تغيير منهجنا حيال أولويات الأنشطة التي تضطلع بها هذه المنظمة .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيتين (تركيا) .

وفي ظل هذا المناخ ، وصل إلى أيدينا تقرير الامين العام "برنامج للسلام" . إن توصياته الواردة في ذلك التقرير تقدم مبادىء توجيهية مفيدة من أجل الاستغلال الفعال لإمكانيات الميثاق . وفي رأيي أن ذلك الجزء من التقرير الذى يتناول منع نشوب الصراعات يتطلب مزيدا من الدراسة ، لانه ثبت أن النشاط في هذا المجال سيصبح على نحو متزايد أحد الاتجاهات الاساسية للدبلوماسية متعددة الاطراف .

وباختصار ، فإن تقرير الامين العام يتناول تدابير بناء الثقة ، وتقصي الحقائق ، والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية . وأنا على دراية بهذه المصطلحات لان مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، في قمته الثالثة التي عقدت في هلسنكي ، قد أوردها في قائمة صكوكه .

وتذكرني الإشارة إلى مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بمسالة اقترحتها تشيكوسلوفاكيا لتكون بندا جديدا في جدول أعمال الجمعية العامة ، وهي تنسيق أنشطة الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أسوق يوغوسلافيا السابقة كمثال . بصفتي رئيسا لمجلس وزراء مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، مررت عدة مرات بحالات تداخلت فيها أنشطة الامم المتحدة وأنشطة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وبطبيعة الحال فإن هذا التداخل قلل من فاعلية تلك الانشطة .

إن لقاءاتي بالسيد تادوز مازوفيسكي ، المقرر الخاص للامم المتحدة لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة ، أوضحت بجلاء الحاجة إلى إجراء تنسيق منتظم بين بعثات الامم المتحدة وبعثات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بل أوضحت وجود مصلحة في ذلك . وفي هذا الصدد ، أود أن أضيف أن الامم المتحدة قد أحسنت صنعا عندما اختارت السيد مازوفيسكي لانشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان في هذه المنطقة المتفجرة .

وعلى كل ، فإن هذه المشكلة لا تعني يوغوسلافيا السابقة فقط . فالامم المتحدة ، مثل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، أوفدت بعثات الى ناغورنو - كاراباخ وترانسدنستريا . ولما كانت أهداف هذه البعثات جميعا لم تنسق إلا تنسيقا موجزا ، فليس غريبا أن تعجز أطراف الصراع في كثير من الاحيان عن فهم غرض هذه الوفود الاجنبية التي تاتي اليها وتسالها نفس الاسئلة . وفي كثير من الاحيان لا يكون واضحا كيف يختلف بعضها عن البعض الآخر .

إن اجتماع قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي عقد في هلسنكي في شهر تموز/يوليه أرسى الاساس لتعاون محسن بين الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ومنظمات أخرى أيضا مثل منظمة حلف شمال الاطلسي ، واتحاد غربي أوروبا ، ومجلس أوروبا . وقد نتج عن الحاجة الى هذا التفاعل مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا السابقة . وكان هذا أول مثال على التعاون المنتظم بين ثلاث منظمات دولية ، وكان بمثابة أول عمل متضافر تقوم به المجموعة الاوروبية والامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ولما كان مؤتمر لندن قد حضرته أيضا منظمة المؤتمر الاسلامي واللجنة الدولية للصليب الاحمر - بصفتها منظمة غير حكومية ، فإنني أرى في ذلك بذرة نظام حر للتعاون بين مختلف المؤسسات .

يبدو لي أن الوقت قد حان للنظر بشكل جاد في عقد اجتماع غير رسمي لتبادل الافكار بين الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والمجموعة الاوروبية ومنظمة حلف شمال الاكلسي واتحاد غربي أوروبا ومجلس أوروبا لمناقشة فكرة اقامة شبكة مترابطة من المنظمات الدولية . إن الغرض من بند جدول أعمال الجمعية العامة المقترح بشأن التنسيق بين الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ليس مجرد الحصول على قرار . ففي رأيي أن مناقشة المسألة في هذه الدورة يمكن أن تجرى على مستويين - المستوى المفاهيمي الذي يمكن أن يوضح فيه المعنى السياسي الرئيسي للتنسيق ، سواء في المستقبل القريب أو في ضوء الآفاق المتوسطة الاجل والطويلة

الاجل ؛ والمستوى العملي ، الذي بدأ فيه بالفعل تداخل أنشطة المؤسستين ، الامر الذي يمكّن من استخلاص نتائج .

بالقطع سيكون من مصلحة الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أن يتضح معنى "الدبلوماسية الوقائية" و "الانذار المبكر" . لقد اتخذت هاتان العبارتان بالفعل معنى محددا للغاية في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ومن المحتمل أن ترغب غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهي لا تشارك في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ؛ في أن تصبح على علم بهما .

قد تركز المناقشة المفاهيمية أيضا على العلاقة بين الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا كمؤسستين لكل منهما مهمة السهر على أمن أعضائها . وهذا يصدق بشكل خاص على ضوء أن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يغطي الآن منطقة تمتد من فانكوفر الى فلاديفستوك .

وبغرض اطلاق المناقشة أود ، بصفتي الوطنية ، أن أطرح بعض الافكار . في أي وقت يرغب فيه مجلس الامن أن يناقش مسألة أمن تقع في اطار اختصاص مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ينبغي أن يدعى ممثل لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ليوفر للمجلس المعلومات الضرورية بشأن أية أنشطة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تخص تلك المسألة ، أو ليساهم ، بدلا من ذلك ، في أعمال المجلس . وينبغي أن يُبلغ المجلس ورئيسه ، والامين العام للامم المتحدة أيضا ، أولا بأول ، بالانشطة الرئيسية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والعكس صحيح .

إن تنسيق أنشطة الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في مجال حقوق الانسان يمكن تحسينه . على سبيل المثال ، عن طريق المشاركة المنتظمة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في اجتماعات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ولجانها ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة . وهل هناك من سبب يحول دون اقامة اتصالات عمل بين مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف ومكتب وارسو لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان ؟

بالاضافة الى هذا ، فإن أحد العناصر الرئيسية لنظام الانذار المبكر التابع لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا - المفوض السامي لشؤون الاقليات الوطنية - قد يكون له صلة بالامم المتحدة . وبالفعل ، في الوقت المناسب ، قد تتحول هذه الى صلة مؤسسية . وعلى المدى الطويل ، يمكن لمؤسسات وبنيات وآليات حقوق الانسان التابعة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أن تصبح أدوات للامم المتحدة ولمجلس أوروبا على حد سواء .

هذه المناقشة على النحو الذي اقترحته يمكن أن تبدو مخاوف الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي لا تشارك في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، من أن تكون عملية هلسنكي ناديا للصفوة يضفي الطابع المؤسسي على الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير .

يجب علينا أيضا أن نضمن أن يكون هناك فهم صحيح لدور مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في حفظ السلام في مواجهة ذلك الدور الخاص بالامم المتحدة . وآخر الاسباب لعقد هذه المقارنة وارد في الخطاب الذى ألقاه الرئيس بوش أمام الجمعية العامة يوم الاثنين ، والذي اقترح فيه توسيع نطاق مهمة الامم المتحدة لحفظ السلام بشكل ملحوظ . إن مفهوم الامم المتحدة لحفظ السلام ليس مطابقا لمفهوم مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا له ، وأعتقد أن هناك احتمالا قويا بأن يصبحا متكاملين . ويجدر التذكير بأن حلف شمال الاطلسي واتحاد غربي أوروبا قدما عروضا هامة في هذا الصدد .

من غير المحتمل أن نتمكن من تجنب إجراء مناقشة بشأن صنع السلم وحفظ السلام . إن الازمة في يوغوسلافيا السابقة تستلزم إجراء مناقشة جادة فعلا لهذه المسألة . ولا أرى حاجة الى أن أؤكد مجددا تأييد بلادي الكامل لعمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة ، ففي يوغوسلافيا السابقة الآن جنود تشيك وسلوفاك يلبسون الخوذات الزرقاء ، كما أن تشيكوسلوفاكيا لا تزال تسهم في عمليات الامم المتحدة في انغولا والصومال والعراق . وحتى تكون المناقشة بشأن التفاعل بين الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا مفيدة عمليا ينبغي أن تجرى سنويا .

في عالم اليوم يمكن للامم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر أهمية في تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وإنني أفكر بشكل خاص في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الاسلحة . وعندما يصبح سجل الامم المتحدة للاسلحة التقليدية جاهزا للعمل سيقوم بدور كبير في هذا الصدد .

إن تقرير الامين العام "خطة للسلام" يقول "لا ينبغي النظر الى العالمية والقومية بوصفهما اتجاهين متعارضين" (الفقرة ١٩) . وهذه الكلمات جذبت انتباهي لانها تجد إحدى مميزات عصرنا . إنها تجسد التجربة التاريخية لامتي تشيكوسلوفاكيا . وهي تجربة أود أن أتشاطرها مع الاعضاء .

إن فكرة حق الامم في تقرير المصير التي يختص بها الرئيس ويلسون ، سهلت تفسخ المَلَكية النمساوية الهنغارية السابقة ، وفتحت بذلك ، الطريق أمام نشأة تشيكوسلوفاكيا . وكان هذا منذ ٧٤ عاما .

إلا أن ظهور تشيكوسلوفاكيا تاثر بفكرة وجود أمة تشيكوسلوفاكية بدلا من التسليم بوجود أمتين متميزتين للتشيك والسلوفاك . وقد أدت هذه الفكرة الى قيام دولة مشتركة لاقرب أمتين سلافيتين ولكنها عرقلت قيام العلاقات بين هاتين الامتين . وهكذا ولدت مشكلة بين التشيك والسلوفاك بقيت بغير حل حتى الآن .

وفي نفس الوقت تقريباً ، ربطت الشيوعية الامم بفكرة زائفة هي الدولية البروليتارية . وقد أثر ذلك حتماً على العلاقات بين التشيك والسلوفاك . بيد أن تجربتنا تبيّن أن الشيوعية لم تكن السبب الجذري لهذه المشاكل ، إنها أضفت عليها ببساطة بعداً جديداً . والعديد من الدول تبحث الآن عن دور جديد في أوروبا والعالم عن طريق محاولة الاندماج في كيانات اقتصادية ومجموعات سياسية أكبر .

إنني أعتقد أنه فيما يتعلق بتشيكوسلوفاكيا هناك حل ممكن يكمن في أن يستبدل النمط الفيدرالي القائم بروابط جديدة . فلا يمكن للتفاهم والتعايش المستمر بين الامم أن يقوما على أفكار زائفة عفا عليها الزمن . ومن ثم ، فإن تشيكوسلوفاكيا تستعد لانشاء دولتين ذواتي سيادة ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بعضهما ببعض من خلال خلق حيز اقتصادي مشترك والابقاء على صلات وثيقة وسليمة بين شعبي الجمهوريتين . إننا نريد أن ندخل عناصر التكامل الاوروبي في العلاقات بين الجمهوريتين .

إن ما تجري الآن في تشيكوسلوفاكيا هي عملية ترمي الى ارساء أساس صلب لنموذج التكامل الذي أخذ يتطور في ظل ظروف ديمقراطية في أوروبا الغربية وأدى الى انشاء وتطوير المجموعات الاوروبية .

إن العالمية والقومية ليستا بالضرورة اتجاهين متعارضين شريطة أن يقترن حق تقرير المصير بالرغبة في تعاون أوثق مع الامم الاخرى وبمشاركة فعالة في النظم الدولية لضمان القيم الاساسية التي بني عليها العالم وخاصة صرح السلام الهش . إننا نعيش في عهد تكامل عالمي يضم نظماً فرعية مختلفة من بينها الامم المتحدة التي تلعب دوراً لا بديل له .

في الختام ، أود أن أقول إن هذا البيان هو أشبه ما يكون كلمة وداع للاتحاد التشيكوسلوفاكي في الامم المتحدة . فمن المحتمل كثيرا أن الاتحاد بقدوم كانون الثاني/يناير من العام المقبل لن يصبح له وجود . وهكذا سيتخلى أحد الاعضاء المؤسسين للامم المتحدة عن مكانه في السياسة الدولية لدولتين مستقلتين جديدتين . ويحدوني الامل أن يبدي كل الاعضاء الحاليين في الامم المتحدة للجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية التفهم الذي أبدوه دائما لتشيكوسلوفاكيا بقبول عضويتهما في أقرب وقت ممكن .

السيد موسى (مصر) : السيد الرئيس ، أود في مستهل كلمتي أن أعرب للرئاسة البلغارية عن تهنئة الحكومة المصرية لاختيار الرئيس وتقلده هذا المنصب الرفيع . كما أود بهذه المناسبة أن أسجل تقدير الوفد المصري وتقديري الشخصي للادارة السديدة للرئيس السابق للجمعية العامة ممثل المملكة العربية السعودية الشقيقة السفير سمير الشهابي . كما أود أن أتقدم بالتهنئة للدول التي انضمت الى المنظمة الدولية مؤخراً ويحدونا الامل أن تكون مشاركتها فعالة وبنّاءة في الدفاع عن مبادىء الميثاق ومقاصده .

لهذه الدورة ، مثل سابقاتها ولاحقاتها في التسعينات ، أهمية بالغة . إذ تعقد في ظل مرحلة تتسم بالديناميكية والسرعة غير المسبوقة في التطور والتغير ، وهي في كل الاحوال مرحلة انتقالية تتشكل فيها أنماط جديدة من العلاقات الدولية ، ومن ثم فإن ما تشهده هذه الدورة ليس وضعا دوليا مستقرا ، وإنما جزء من عملية تطور مستمرة لا تزال تأخذ مجراها ، بحيث يصعب التكهن على وجه اليقين بمستقبل العالم ونظامه في السنوات والعقود القادمة .

إلا أن عملية التغير غير المنقطعة هذه تتطلب تأكيد عدة أمور ترقى في رأينا الى مرتبة الاساسيات التي يجدر أن تحدد ملامح صورة المستقبل .

فعملية التطور لابد أن تكون انسانية المضمون ، فلا يمكن لتقدم ولا حضارة أن ينطلقا إلاّ من احترام الانسان وحقوقه دون تفرقة بسبب لون أو دين ، أو من احترام حقوق الشعوب وحضاراتها ومنجزاتها وتحقيق مطالبها العادلة .

وإن التعاون الدولي والاعتماد المتبادل على أساس من العدالة والانصاف هما أساس التطور الصحي واقتحام المستقبل اقتحاما ايجابيا .

وإن الأمن والسلم الدوليين في ظل التحديات القائمة هما مسؤولية جماعية يتحمل الجميع شمالا وجنوبا أعباءها والتزاماتها ، ومن ثم يجب أن يتقاسموا مغانمها ومردوداتها المواتية ؛ وفي هذا الشأن فلا شك في أن الدور المتعاظم لمجلس الأمن يفرض إعادة النظر في حجم عضويته ونطاق مسؤوليته ليكون انعكاسا صادقا للقوى الدولية والاقليمية .

وإن العلاقات الدولية بمفهومها الجديد يجب أن تكون متكاملة في صلبها ، معقولة في مضمونها ، ديمقراطية في إطارها ، ومن ثم فإن صياغتها تتطلب المشاركة الجماعية ، حتى تجيىء معبرة عن مصالح المجتمع الدولي بمختلف عناصره ، تتوازن فيها الحقوق والواجبات وتتكامل السلطات والمسؤوليات .

إن العلاقات الدولية - في تطورها الراهن - تعكس وعيا أعمق وادراكا أوسع بتداخل المستقبل والمصير ، مثلما تعكس تحركا ثابتا نحو الواقعية في التعامل مع المعضلات القائمة ، إلا أنها لم تستطع أن تزيل عناصر الشك ، ومشاعر الاحباط لدى الكثير من الدول وبخاصة في العالم الثالث بل أدت الى مضاعفتها في أكثر من موضع وموضوع .

فإذا كانت بذور التغيير تشير إلى انحسار المواجهة العسكرية على المستوى العالمي ، فإنها بلورت رواسب موروثة عن التوترات الإقليمية والعرقية ، وحولت معادلة المنافسة بين الشرق والغرب الى معادلة لم تنته صياغتها بعد بين الشمال والجنوب ، حيث لم تتعرض ، ولا يبدو أنها تنوي التعرض ، بطريقة رشيدة ، للاختلال التاريخي الهائل بين أقاليم الوفرة وأقاليم الندرة ، بين أقاليم التقدم وأقاليم التخلف ، وهناك خشية حقيقة أن تؤدي عملية التغيير الجارية ، إن هي جرت دون ضوابط متفق عليها ، إلى تقنين هذا الاختلال ليكون طابعا للنظام الدولي الجديد ، بكل ما يعنيه ذلك من اضطراب وفوضى .

هذه ملامح من صورة العالم اليوم ، وإرهاصات لعالم الغد ، تعكس مخاوف جدية من سيطرة اللاعدالة سيطرة اللاتكافؤ في العلاقات الدولية ، سياسية وأمنية ، اقتصادية واجتماعية .

بعد هذه المقدمة التي تعكس المشاعر في العالم الثالث ، يهم الوفد المصري أن يناقش في كلمته أمام هذه الدورة موضوعات أربعة هي الوضع في الأمم المتحدة ، وفي العالم الثالث ، ونزع السلاح ، وجهود السلام في الشرق الأوسط افريقيا وآسيا وأوروبا .

من أهم عناصر بناء العصر الجديد أن نجعل من أهداف الميثاق أساسا له ، حتى نكون قادرين وأيضا ضامنين لكفالة العدالة وتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية كما قال الأمين العام في خطته للسلام . إن هذا في رأينا هو الجوهر الحقيقي للتطور الإيجابي ، كما أنه الجوهر الحقيقي لأي نظام دولي يحرص على الاستقرار ويستهدف إقامة السلام .

ولكن أهداف الميثاق لا يمكن أن تتحقق وكفالة العدالة وتعزيز الرقي الاجتماعي والتقدم الاقتصادي لا يمكن أن تتبلور في عصر تنبعث فيه من جديد مؤشرات عنصرية حادة ، وأخطار تستشار لتهدد حياة بعض المجتمعات ، وإرهاصات لعودة التدخل الخارجي في شؤون الدول والشعوب .

ومن هنا جاء على رأس الأهداف السياسية ، التي ركز عليها الأمين العام في خطته التصدي بالمعنى الأوسع لأعمق أسباب التوتر ، أي العجز الاقتصادي والظلم الاجتماعي ، ويجدر أن يشكل علاج هذا القصور حجر الأساس في العصر الدولي الجديد . وارتباطا بذلك أود أن أشير بكل اهتمام وتأييد إلى ما ذكره الأمين العام في خطته للسلام في عبارة تكاد تمر دون أن تُعطى الاعتبار والتقدير اللازمين وهي :

"من الممكن أن نلحظ مفهوما أخلاقيا مشتركا يتزايد في الظهور ، يشيع بين شعوب وأمم العالم ، ويجد تعبيرا عن نفسه في القوانين الدولية التي يعود نشوء الكثير منها إلى جهد الأمم المتحدة " .

إن هذه العبارة تشكل في رأينا نقطة تستلزم التوقف عندها . نحن في حاجة حقا إلى مفهوم أخلاقي مشترك ، فقد بقي العالم يعاني من سياسات التفرقة العنصرية مثلا عقودا طويلة ، حتى حانت لحظة أو فرصة التخلص منها ، فإذا بصراعات عرقية أخرى تثور ودعوات النقاء العرقي تنطلق ، مما يؤكد أن العالم ما زال يفتقد ثبات هذا المفهوم الأخلاقي المشترك أو التطور الصحيح والصحي له ، والذي يجب أن ينبني على توافق في الرأي بين مختلف مجتمعاتنا ، على أُطرٍ وقواعد تستند إلى محصلة التجارب السياسية التي خضناها منذ الحرب العالمية الثانية ، وتحليل ما تم تحقيقه وما لم يتم ، وما إذا كانت الوثائق العاملة في مجال حقوق الإنسان قد أدت دورها أم أن الوقت حان لتطويرها أو لاستبدالها .

إننا في حاجة إلى عقد اجتماعي عالمي جديد ، تكون أطرافه مختلف مجتمعات العالم وثقافاته وحضاراته ، لا يقوم فقط على اتباع مثال واحد ولو ناجح ، ولكن يستند إلى ما يتم التفاهم حوله من قواعد تأخذ في الاعتبار خصائص المجتمعات المختلفة وحتى نصل إلى أفضل إطار يجسد الوحدة من خلال التنوع وذلك حتى نؤهل احترام حقوق الإنسان من خلال مفهوم مشترك يؤمن به الجميع ويقدر عليه الجميع ، ويتعاقدون على تطبيقه .

وإذا كنا نطالب بعقد اجتماعي عالمي جديد ، يجمع بين أطراف تختلف حضاراتها وثقافاتها - فإنما - نطالب به في إطار العصر الجديد حيث لا يجب أن ننظر إلى العالمية

والقومية ، أو العمومية والخصوصية باعتبارها بالضرورة اتجاهات متعارضة ، وإنما يتم الحديث عنها وبشأنها على قاعدة التطور السلمي والصيغة المتوازنة واحترام مبادئ الميثاق .

وإنني أعتقد جازما أن إطلاق صيغة العقد الاجتماعي الجديد إنما تتلاحم عضويا مع ما تطالب به خطة السلام للأمين العام من دبلوماسية وقائية ، ومن مشاركة في صنع السلام وإسهام في حفظ السلام .

إن الرؤية التي قدمها الأمين العام في حزيران/يونيه الماضي في خطته من أجل السلام إنما تعكس من الأمل بقدر ما تعكس من التحدي .

وإذا كانت تلك الرؤية تحمل في طياتها الدعوة لضرورة تطوير الأمم المتحدة ودورها ، من مجرد إدارة الأزمات وحل الصراعات إلى ما هو أشمل وأوسع ، حتى يستوعب القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ، فهي تطرح بالفعل أبعادا مستحدثة تفرضها طبيعة التحولات العميقة في أنماط العلاقات الدولية . وعليه فإن المناقشة المتعمقة في الجمعية العامة ومجلس الأمن ومختلف الأجهزة لعناصر هذا التقرير وجوهر هذه الرؤية المستقبلية يجدر أن يتوازى معها بحث تتسع أُطره وتنتشر منابره لتشمل معاهد البحث في مختلف الدول والقارات ، حتى نتوصل إلى صياغة مقبولة من الجميع للمتطلبات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للمرحلة القادمة من تاريخ العالم .

إن خطة السلام هذه تُبقي على الأمل حيا وعلى الهدف متبلورا ، وميزتها أنها لا تغفل عن الواقع ولا تقفز فوقه ، كما أنها توازن بين الممكن والمنشود ، وتشكل المقدمة المنطقية للعمل الكبير المنتظر من مواءمة النصوص الحالية مع الحقائق الجديدة .

إن المجتمع الدولي يتقبل بل ويدعو لتحمل مسؤوليات أعظم في حل المشكلات العالمية والإقليمية ، وبالتالي يدعو إلى دور مؤثر من الأمم المتحدة في صنع الحرب وصنع السلام .

إن احترام الامم المتحدة يعني بالضرورة احترام قراراتها ، وحشد الإرادة الجماعية لتنفيذ هذه القرارات لفرض السلام إن احتاج الامر أو التفاوض حول السلام إن خلصت النوايا وتعاونت الاطراف .

في خضمّ كل ذلك تأتي مشاكل العالم الثالث ، بل مشكلة العالم الثالث ، لتكون واحدة من أهم الامور التي يجب أن تناقش فيما بيننا من فوق هذا المنبر الذي يجمع الشعوب جميعا والدول كافة .

ولقد عقد العالم الثالث مؤتمرا على مستوى القمة . في إطار حركة عدم الانحياز منذ أسابيع قليلة في إندونيسيا تحدث إليكم بشأنها تفصيلا أمس الرئيس سوهارتو ، رئيس حركة عدم الانحياز وأناقش اليوم عددا قليلا من نقاطها .

أولا : إن النظام الدولي الجديد يجب أن يرتكز على أساس ثابت من القانون ومبادئ الميثاق ، وكذلك على المسؤولية الموزعة بصورة منصفة ، والالتزام المشترك بالتعاون والتضامن .

ثانيا : أن تكون بنية هذا النظام مكرسة للسلام والعدل والامن والتنمية والديمقراطية الداخلية وفي العلاقات الدولية ، ولتعزيز الحقوق والحريات الاساسية للافراد والشعوب على حد سواء .

ثالثا : احترام سيادة الامم والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وهو مبدأ لا ينبغي إضعافه أو الانتقاص منه .

رابعا : حل المنازعات بالطرق السلمية .

خامسا : إن السلم والاستقرار يتوقفان على عوامل اجتماعية واقتصادية بقدر ما يتوقفان على عوامل سياسية وعسكرية ، وبالتالي فإن تضاؤل آفاق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي إنما يؤدي إلى تهديد خطير للاستقرار ومن ثم السلام .

سادسا : تأييد المطالبة بعقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية تضع الناس واحتياجاتهم الاجتماعية في موضع الصدارة في الجهود الدولية وتهيئ الفرصة للتصدي للجوانب المتعددة الأبعاد الخاصة بالقضايا الاجتماعية .

سابعا : إن أمام الامم المتحدة بوصفها التجسيد العالمي للتعددية فرصة فريدة لتصبح الاداة الدولية الجماعية لإقامة نظام عالمي جديد يقوم على مبادئ العدالة والمساواة .

ومن هنا يأتي الربط بين أجندة السلام وآمال العالم الثالث ، وتطلعاته ، إلى دور إيجابي يُسهم من خلاله في بناء النظام الدولي الجديد ، ونحن نؤمن بأن بناء هذا النظام لا يمكن ولا يصح أن يتم من خلال الفرض أو القسر ، وإنما من خلال عملية ديمقراطية يكون فيها لكل شعوب العالم ودوله قول ودور ، ولا يتأتى هذا - في منتهاه - إلا من خلال هذه المؤسسة : الامم المتحدة .

إن في عالم اليوم مدا كبيرا نحو نزع السلاح ، وتقدما محسوسا نحو الاتفاق على آلياته ، وتحقيق أهدافه ، التي طالما نادينا بها ، دولا متقدمة ونامية ، بل إن إصرار دول العالم الثالث ممثلة في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ كان واضحا قاطعا في أولوية مسائل نزع السلاح وعلى الاخص نزع السلاح النووي ، وتوجيه المتوفر من نفقاته إلى مجالات التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

واليوم ، في هذه الدورة نفسها ، يحاول العالم الجديد أو النظام الجديد أن يخطو خطوة أخرى على الدرب بطرح الاتفاقية الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية ، ونحن في

مصر وقد كنا في طليعة الدول المشاركة في صياغة هذه الاتفاقية ، كما كنا في طليعة المبادرين باقتراح إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومن أسلحة الدمار الشامل كافة ، نود أن نطرح أمام الجمعية العامة رؤيتنا الإقليمية لهذه الاتفاقية :

أولا : نحن نؤيد المسيرة نحو نزع السلاح الكيميائي في إطار اتفاقية دولية تشكل جزءا من عملية متطورة وشاملة لنزع السلاح وبصفة خاصة أسلحة الدمار الشامل .

ثانيا : نحن نتفق وإطار ومضمون الاتفاقية كما رفعت من مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة .

ثالثا : ولكننا لا نرى منظورنا الإقليمي أن نتعامل مع هذه الاتفاقية كجهد معزول عن جهود أخرى تتعلق بباقي أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ونظام الضمانات والتفتيش الدولي عليها ، وتوفير ضمانات دولية لها مصداقيتها .

رابعا : إن لنا مبادرة رسمية مطروحة تتعلق بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، نووية وكيميائية وبيولوجية وغيرها ، بالإضافة إلى وسائل إيصالها ومن ثم فإن نظرتنا إلى اتفاقية نزع السلاح الكيميائية إنما تقع في هذا الإطار الشامل ولا تنعزل أو تنفصل عنه .

خامسا : إن دول الشرق الأوسط عربية وغير عربية - باستثناء واحد - قد انضمت إلى نظام التفتيش الدولي أو إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ومن ثم فإن تأييدها لعملية نزع السلاح واضح ، إلا أن الاستثناء القائم لدولة واحدة يسبب الكثير من الانزعاج الأمني ، خاصة إذا علمنا أن هذا الاستثناء يُمكّن دولة واحدة في الشرق الأوسط من أن تحوز السلاح النووي دون أي قيد دولي ، ويسمح بأن تكون هذه الدولة التي تمتلك ترسانة ضخمة من الصناعات العسكرية جزءا من عملية تطوير صاروخي يجعل منها استثناء مكرسا في إطار نزع السلاح ، وهو ما يلغي إلى حد كبير فعالية المواثيق العاملة كافة في إطاره ، ويهدد المفهوم الشامل الإقليمي بل الدولي لنزع السلاح ، كما يقيد من حرية دول المنطقة في الانضمام إلى اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية .

سادسا : من هذا المنطلق ناقش اجتماع وزراء خارجية دول الجامعة العربية هذا الموضوع مناقشة متعمقة في منتصف الشهر الحالي وأقر النقاط التالية كأساس للموقف العربي من اتفاقية حظر السلاح الكيميائي :

١ - الاستعداد التام للتعامل مع مقترحات نزع السلاح كافة التي من شأنها أن توفر الأمن من خلال الالتزامات المتساوية والواجبة النفاذ بحيث تسري بمقياس واحد على دول المنطقة كافة .

٢ - تأكيد التأييد التام لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية باعتبار ذلك أفضل الطرق لتحقيق الأمن لكافة دول المنطقة .

٣ - الاستعداد للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في إطار الجهود الرامية إلى إنشاء هذه المنطقة بقدر ما تستجيب الدولة الاستثناء - أي اسرائيل - للمطالب الدولية بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتضع منشآتها النووية تحت نظام الرقابة الدولية .

هذا هو موقفنا من اتفاقية حظر السلاح الكيميائي ، وهو موقف التأييد ، ولكن في إطار عملية متكاملة على المستوى الإقليمي حفاظا على أمن دول الشرق الأوسط المهددة بوجود السلاح النووي بين ظهرانيها دون رقابة دولية أو التزام قانوني بشأنها .

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر ، فإن منطقة الشرق الأوسط تمر اليوم بمرحلة فيها الكثير من الإيجابيات كما أن بها الكثير من السلبيات .

فعلى مستوى قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، يجري التفاوض حاليا ، ثنائيا ومتعدد الأطراف ، في إطار عملية سلام تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام ، وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وهما قراران صدرا في إطار مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ؛ ومفهومهما الواضح هو :

* عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق الحرب ، ومن ثم حماية حقوق السيادة وسلامة الاراضي للجميع عن طريق الانسحاب من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ .

* حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الدولية المضمونة ، ومن ثم حماية الامن ، أمن الجميع ، اسرائيل والدول العربية على حد سواء .

وواقع القول إن حكومة السيد اسحق رابين قد تحركت في الاتجاه الصحيح ، فبدلت بالجو الملبد جوا يعطي للامل مجالا ، وللتفاؤل مساحة ، ومن ثم وفرت للتفاوض قاعدة من المصداقية كادت تفقد نهائيا بسبب تصرفات الحكومة الاسرائيلية السابقة ، وما صرح به رئيس الوزراء السابق من أنه كان ينوي المماطلة في عملية السلام لعشر سنوات ، ولكن المهم ليس الجو فقط وإنما المضمون أيضا ، وخاصة أن الاطراف العربية ، وعلى رأسها سوريا ، قد وافقت على الدخول في اتفاقيات سلام شامل مع اسرائيل إذا التزمت هذه الاخيرة بما يفرضه عليها الميثاق والقانون والقرارات الدولية المُجمع عليها بما في ذلك الانسحاب إلى الحدود الدولية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ولقد فصلت مصر رؤيتها المتكاملة لمقومات السلام الشامل بعنصرية الامن والعدل في الاسس التالية :

١ - إن للنزاع العربي الاسرائيلي أركانا أربعة هي الارض ، والحق الفلسطيني ، والامن بالنسبة للجميع ، والتعاون الإقليمي مستقبلا في إطار السلام .

٢ - ضرورة الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الامن التي تمثل المراجع المقبولة لعملية التفاوض ومحورها معادلة الارض مقابل السلام .

٣ - الوضعية الخاصة لمدينة القدس ، لا تقدح في أن القدس الشرقية جزء من الارض المحتلة منذ منتصف عام ١٩٦٧ تنطبق عليها مبادئ التسوية مثل غيرها من المناطق المحتلة ، وإن مستقبلها مستقبل القدس لا يصادر ولا يتقرر باجراء منفرد ، وبالتالي فهي مجال من مجالات مفاوضات السلام ، سواء بالنسبة للمرحلة الانتقالية أو المرحلة النهائية للتسوية الفلسطينية الاسرائيلية .

٤ - شمولية الحل لكل الجبهات في الجولان وغزة والضفة الغربية والاراضي الاردنية والجنوب اللبناني - في اطار القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) - طبقا لموجبات الشرعية الدولية .

٥ - ضرورة ألا تمس الترتيبات الانتقالية في اطار مباحثات الحكم الذاتي الكامل بحق الشعب الفلسطيني في اختيار مستقبله وتقرير مصيره .

٦ - معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨ والنازحين بعد حرب ١٩٦٧ وفقا لقرارات الشرعية الدولية والتوافق على قاعدة حسن النية .

إن الرؤية المصرية للشرق الاوسط في وضعه المستقبلي وفي اطار التطورات الدولية الجديدة ، بالاضافة إلى أواصر التاريخ والانتماء الحضاري التي تربط بين الدول العربية جميعا ، ونحن منها ، فضلا عن علاقة السلام مع اسرائيل ، كلها تعطي مصر مكنة القيام بدور فعال في عملية السلام وتقديم الدعم القوي لعملية التفاوض الذي يستهدف تلبية المطالب المشروعة المتفقة مع قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الارض مقابل السلام .

هذا عن مشكلة الشرق الاوسط وفلسطين .

ولكن في منطقة الخليج ، وهي جزء من الشرق الاوسط ، نشهد توترا آخر يتمثل في احتلال ايران لجزر عربية ، آخرها يتمثل في احتلال ايران لجزر عربية ، آخرها احتلال جزيرة أبو موسي . وهو أمر لا يمكننا تجاهله أو السكوت عنه . ومن هنا فنحن نطالب ايران بأن تراجع موقفها من هذه القضية وأن تلتزم بمبادئ حسن الجوار واحترام أحكام القانون الدولي وسيادة الدول على أراضيها ، وبالتالي اعادة الوضع إلى أصله .

إن المأمول أن تكون مسيرة العلاقة بين ايران والشعوب العربية مسيرة صداقة وأخوة وتعاون ، اذ أن ما يربط بين هذه الشعوب جميعا أكثر كثيرا مما يفرقها .

وفي خضم هذه النذر ، وفي هذه المنطقة ، فإننا في مصر قلقون بنفس القدر والاهتمام على مصير شعب العراق بكل عناصره ، وأرضه بكل أجزائها ، ومن هنا ، فإذا كنا نطالب الحكومة العراقية بأن تلتزم بقواعد الشرعية الدولية وقراراتها ، فإننا

نطالب المجتمع الدولي بالحفاظ على وحدة أراضي العراق وشعبه ، وبنفس القدر ، ومن نفس المنطلق ، نقف داعمين لسيادة الكويت ، كدولة ، وسلامة أراضيها داخل حدودها الدولية .

لا يسعني ونحن نناقش أمهات القضايا التي تواجه عالم اليوم ، إلا أن أشير إلى الوضع في افريقيا . ان القارة الافريقية ، وبصفة خاصة منطقة القرن الافريقي ، تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة ، الامر الذي يدعونا لمناشدة المجتمع الدولي إيلاء مزيد من الاهتمام للقارة الافريقية . وفي نفس الوقت لا يفوتني أن أنوه بأن التحولات الديمقراطية في القارة وادراك دولها ضرورة التعاون على مستوى أقاليمها ، وعلى مستوى القارة ككل ، يجعلنا متفائلين بامكانيات افريقيا وقدراتها على تخطي هذه الظروف الصعبة . وإنني أناشد المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته نحو وضع برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات موضع التنفيذ الفوري ، من أجل تعزيز عملية التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول القارة .

وفي الوقت نفسه فإن التقدم على طريق القضاء على الفصل العنصري يعتبر في الواقع نقطة ايجابية في بحر من السلبيات . ولن يقدح في هذا أن يحاول المتطرفون في العنصرية تعويق المسيرة ، فإن شعب جنوب افريقيا في سبيله إلى ممارسة حقوقه ، ولن يتوقف التطور الايجابي بسبب أحداث العنف أو محاولات الردة ، وان مسؤوليتنا سوف تظل قائمة على أساس دعم مسيرة الحوار والتفاوض واستعادة قوة الدفع لتحقيق مجتمع ديمقراطي لاعنصري في جنوب افريقيا .

وأخيرا وليس آخرا ، فإن الوضع في الصومال يتطلب أكثر من مجرد المعونات الانسانية التي نشترك جميعا في تقديمها . إنه يحتاج إلى تكثيف الجهود للمصالحة الوطنية . ونحن وإن كنا نطالب المجتمع الدولي كله باستمرار جهوده في المجال الانساني ، نطالب الفرقاء الصوماليين بتحمل مسؤولياتهم في صياغة علاقة صحية فيما بينهم تنفي عنهم ما أظهروه من غياب الوعي الوطني والقومي في غمرة التنافس القبلي والتناحر الرخيص على السلطة .

ومن نفس المنطلق نقف بكل صمود في مواجهة العدوان دفاعا عن احترام سيادة واستقلال جمهورية البوسنة والهرسك ، ووقف محاولات التدخل في شؤونها الداخلية وممارسات التطهير العرقي إزاء شعبها والتي تعكس مشاعر العصبية الموروثة والتخلف الفكري والتراجع الحضاري . إن انتهاء يوغوسلافيا السابقة ، رغم أنه أمر مؤسف بالنظر إلى الاسهام الذي قدمته في الحياة الدولية ، يجعل من المتعين علينا أن نعمل على احترام الحقوق المتساوية لكل شعوبها وكل الدول التي انبثقت عنها باعتبارها جميعا - وليس واحدة منها فقط - وريثتها في النظام الدولي ، وهو بالفعل ما أقرته الجمعية العامة منذ أيام .

تلك القضايا التي تشغلنا في أوروبا وافريقيا وآسيا . نحن على أعتاب عالم ينشد الاستقرار ، ولكن يمر بمرحلة انتقال قد يعاد فيها رسم خريطة الغد . ولكن قد تنطلق فيها الفوضى وتلجأ الدول والجماعات العرقية والارهابيون إلى استخدام القوة لوقف دورة التاريخ والحضارة والتقدم . لكن الارادة الجماعية سوف تفتح الابواب أمام الامم المتحدة وأمامنا ، نحو اختيار غد أفضل ينطلق فيه النماء الاقتصادي ، والتكافل الاجتماعي ، نحافظ فيه على البيئة مسترشدين بالمبادئ والالتزامات التي اتفقنا عليها في قمة ريو ، ونحترم حقوق الانسان والشعوب ، غد أفضل نشارك جميعا في خلقه من أجل العالم الذي نتطلع إليه في القرن الحادي والعشرين .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠